المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

03/12/2014

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

13/11/0573

بمناسبة المنتدى العالمي لحقوق الإنسان :

تعديل قانون المسطرة الجنائية يجب أن يكون متلائما مع مبادئ حقوق الإنسان

حسوني قدور بن موسى ×

إذا كان القانون الجنائي هو الذي يجرم و يحدد العقوبات المناسبة لكل جريمة على حدة ، فان قانون المسطرة الجنائية هو الذي يعنى بتنظيم البحث عن مرتكب الجريمة بطريقة علمية سليمة لا تتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان و مع الدستور، فقواعد المسطرة الجنائية هي التي تحرك نصوص القانون الجنائي و تبث فيها الحياة لتقوم بدورها وبأهدافها ، فقانون المسطرة الجنائية هو الذي يعبر عن السياسة الجنائية للدولة ، فعلى سبيل المثال فإن تقليص مدة الحراسة النظرية و احترام المدة المنصوص عليها في القانون هو دليل على أن الدولة تحترم و تقدر حرية الأفراد ، وكذلك فإن تحريم انتهاك حرمة المنازل و الدخول اليها و منع تفتيشها بطريقة تعسفية غير قانونية خارج الأوقات المنصوص عليها في قانون المسطرة الجنائية يعني أن الدولة تحترم خصوصيات الأشخاص ، و كذلك فإن منع الإكراه و التعذيب المعنوي و الجسدي يعني أن الدولة قد خرجت من مرحلة الدولة البوليسية إلى مرحلة دولة الحق والقانون ... و لهذا قام المغرب في إطار الإستراتيجية الهادفة إلى ملاءمة التشريع الداخلي مع المواثيق و الإعلانات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان و منها على الخصوص تحسين و تطوير قانون المسطرة الجنائية بهدف توفير أفضل الضمانات لحماية حقوق الإنسان وتوفير الأمن القضائي للمواطنين و تحقيق جودة الأحكام أو على الأقل التقليل من الأحكام الرديئة و المجحفة الضارة بحقوق و مصالح المواطنين و لهذا نص الدستور على «مبدأ افتراض براءة المتهم» و مبدأ «المحاكمة العادلة» .

ومن أهم مقومات المحاكمة العادلة احترام مقتضيات قانون المسطرة الجنائية أو ما يعرف بقانون الشكل أثناء مثول المتهم أمام المحكمة التي يفترض فيها أن تكون علنية و نزيهة و حيادية و مستقلة، كما تنص على ذلك المادة 11 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية ، و يتضمن مبدأ المحاكمة العادلة عدة مقتضيات أكد على بعض منها الدستور المغربي و تعززت بمجموعة من المواد في قانون المسطرة الجنائية ، و جميع هذه المقتضيات جاءت من أجل حماية حقوق و حريات المواطنين وتحقيق امنهم القضائي وهذا يعني حماية المواطنين من الأعمال السلبية للقانون ومنع التعسفات و الخروقات و الاختلالات التي تشوب مسطرة البحث و التحقيق اثناء توقيف المشتبه فيهم أو احتجازهم أو محاكمتهم و كذلك من أجل تحقيق العدالة عند النطق بالأحكام التي تصدر باسم جلالة الملك و طبقا للقانون ، و ينص الفصل 119 من الدستور على أن كل مشتبه فيه أو متهم بارتكاب جريمة يعتبر بريئا إلى ان تثبت إدانته بمقرر قضائي مكتسب لقوة الشيء المقضى به ، و من اجل تطابق مواد الدستور الذي هو أسمى القوانين مع القوانين الجنائية نصت المادة 1 من قانون المسطرة الجنائية على أن « كل متهم أو مشتبه فيه بارتكاب جريمة يعتبر بريئا إلى ان تثبت إدانته قانونا بمقرر مكتسب لقوة الشيء المقضى به بناء على محاكمة عادلة تتوفر فيها كل الضمانات القانونية » ، كما أن قانون المسطرة الجنائية جاء ملائما مع المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية التي تنص على الحق في افتراض البراءة وعلى أن المتهم بريء أصلا إلى أن تثبت إدانته ، و الحق في مناقشة شهود النفي و الإثبات و حمايتهم (المادة 14 من نفس العهد) وهذه المقتضيات هي مطابقة للمادة 3-82 من قانون المسطرة الجنائية التي تنص على وجوب الاستماع إلى الشاهد من طرف النيابة العامة و إخفاء هويته و تضمين هوية مستعارة له أو غير صحيحة و عدم الإشارة إلى العنوان الحقيقي للشاهد ووضع رهن إشارته رقم هاتفي خاص بالشرطة و توفير حماية جسدية له من طرف القوة العمومية بشكل يحول دون تعرض الشاهد أو أسرته أو أقاربه للخطر، لكن من الناحية التطبيقية يلاحظ ان هذه الإجراءات لا تحترم في كثير من الأحيان من طرف النيابة العامة و الضابطة القضائية ، ومن اهم مبادئ المحاكمة العادلة ما نصت عليه المادة 66 من قانون المسطرة الجنائية التي جاء في فقرتها 2 على أنه : « يتعين على ضابط الشرطة القضائية إخبار كل شخص تم القبض عليه أو وضع تحت الحراسة النظرية فورا و بكيفية يفهمها بدواعي اعتقاله و بحقوقه و من بينها حقه في التزام الصمت» فهذه المقتضيات لم يضعها المشرع المغربي عبثا أو من أجل الديكور القانوني بل من أجل توفير الضمانات القانونية للأشخاص المحتجزين و حماية حقوقهم و حرياتهم ، فمن حق كل مواطن تم إيقافه أن يعرف أسباب اعتقاله حتى يتمكن من إعداد الدفاع عن نفسه و كذلك له الحق في أن لا يدلي امام الضابطة القضائية بأي تصريح قبل الاتصال بمحاميه حتى لا يورط نفسه في جريمة لم يرتكبها أو يفوه بأقوال ليست في مصلحته ... فكم من شخص بريء تم إيقافه عن طريق الخطأ فأخذ يصرح بأقوال و يعترف بأفعال لم يرتكبها بدافع الخوف و الرعب أو التهديد أو الضغط أو الإكراه و التعذيب ، و من أجل تحقيق هذه الضمانات التي جاء بها الدستور يجب إدخال تعديل على قانون المسطرة الجنائية و ذلك بالتنصيص على حق المحامي لحضور البحث التمهيدي أمام الضابطة القضائية و التوقيع في محضر الاستماع إلى جانب ضابط الشرطة القضائية و الشخص المحتجز حتى يتم رفع الغموض والالتباس والشك الذي يحوم دائما حول مصداقية محاضر الضابطة القضائية التي يوثق بمضمنها طبقا للمادة 290 من قانون المسطرة الجنائية و التي يواجه بها المشتبه فيه امام المحكمة و في غالب الأحيان لا يستطيع المتهم إثبات عكس ما جاء فيها، اما السماح للمحامي بالحضور إلى جانب المتهم أمام النيابة العامة أو قاضي التحقيق بعد انتزاع تصريحات و اعترافات منه، فإن ذلك الحضور الشكلي لن يفيد في شيء و هو محاولة لحجب منبع الخلل و هو البحث التمهيدي الذي يعرف عدة خروقات و تجاوزات خطيرة تفسد مجرى المحاكمة العادلة إذ كان من المفروض تعزيز ضمانات حقوق المحتجزين بحضور المحامي في جميع مراحل البحث التمهيدي لتحقيق جودة الأحكام التي يهدف إليها الدستور، هذا بالإضافة إلى أنه من الناحية العملية يلاحظ تسجيل خرق مقتضيات المادة 66 من قانون المسطرة الجنائية و خاصة الفقرة المتعلقة بحق المحتجز في التزام الصمت، فإن الضابطة القضائية لا تحترم غالبا مقتضيات المادة 67 من نفس القانون التي تنص على أنه « يجب على ضابط الشرطة القضائية أن يقوم بإشعار عائلة المحتجز فور اتخاذ وضعه تحت الحراسة النظرية بأية وسيلة من الوسائل و يشير إلى ذلك بالمحضر» و تعتبر مسألة إشعار عائلة المحتجز من أهم الإجراءات التي لها دلالتها و أهدافها القانونية والحقوقية و تتمثل في حق عائلة الشخص الموقوف في معرفة مصير ابنها الموقوف من أجل اتخاذ ما تراه لازما للدفاع عن حقوقه و حريته ، فهذه المقتضيات المسطرية مستمدة من روح الدستور الجديد الذي نص على حماية الأشخاص ، فجاء في الفصل 23 على انه «لا يجوز إلقاء القبض على أي شخص أو احتجازه أو اعتقاله او متابعته او إدانته إلا في الحالات و طبقا للإجراءات التي ينص عليها القانون ، الاعتقال التعسفي و السري و الاختفاء القسري من أخطر الجرائم و يتعرض مقترفوها لأقصى العقوبات » . إن الاعتقال التحكمي التعسفي يمس بمبدأ قرينة البراءة المنصوص عليها في المادة 23 من الدستور و المادة 1 من قانون المسطرة الجنائية ، و كل خرق يمس بمقتضيات المسطرة الجنائية من طرف الضابطة القضائية أو قضاة النيابة العامة أو قضاة الأحكام يترتب عنه المسؤولية أمام القضاء المختص لتعويض الشخص المتضرر عن الأضرار التي الحقت به من جراء الخطأ القضائي طبقا للفصل 109 الفقرة 3 من الدستور الذي ينص على انه، يعد كل إخلال من القاضي بواجب الاستقلال و التجرد خطأ مهنيا جسيما يصرف النظر عن المتابعات القضائية المحتملة، و يحق لكل مواطن تضرر من عمل قضائي أن يلتجئ إلى القضاء المختص لطلب التعويض إذا وقع هذا الخطأ من القاضي أو من ممثل النيابة العامة، سواء تعلق الأمر بغش أو تدليس أو غدر أو خطأ مهني جسيم أو إذا امتنع القاضي عن الإجابة عن استدعاء قدم له أو عن الفصل في قضية جاهزة للحكم ... و الدولة مسؤولة عما يحكم به على المسؤول عن الخطأ طبقا للمادة 400 من قانون المسطرة المدنية و المادة 17 من وثيقة الأمم المتحدة الخاصة بالمبادئ الأساسية بشأن استقلال السلطة القضائية ، إن من أهم ما جاء في الدستور الجديد هو أن كل من يتحمل المسؤولية يتحمل المحاسبة والمتابعة و العقاب ، فلا احد فوق القانون في هذه البلاد يفعل ما يشاء دون مراقبة و لا محاسبة و لا مجال للإفلات من العقاب في ظل دولة الحق و القانون، فالقضاء هم الأمناء على الحقوق و الحريات و نشر العدالة بين الناس و تطبيق القانون الذي على اساسه يبنى المجتمع ، فهم يصدرون الأحكام باسم جلالة الملك و لهذا يجب أن تكون تصرفاتهم و سلوكاتهم داخل المحاكم و خارجها في مستوى الأمانة المودعة لديهم وفي مستوى طموحات جلالة الملك الذي يصدرون الأحكام باسمه، و هذا يجرنا إلى شروط اختيار القضاة، حيث يجب أن تتوفر فيهم صفات الكفاءة و الأخلاق الحميدة و النزاهة و التجرد و الاستقلالية و الاستقامة و الشرف و كذلك يجب أن تتوفر هذه الشروط الحميدة في المحامية و المحامي الذي هو شريك القاضي في صيانة الحقوق و الحريات و هما توأمان درسا في كلية واحدة و جلسا على مقعد واحد و نهلا من علم واحد و هما الآن يعملان في مجال واحد هو تحقيق العدالة .

اما فيما يخص قرار الاعتقال، فانه في كثير من الحالات فإن النيابة العامة تستتر بسلطة الملاءمة و السلطة التقديرية لاتخاذ قرارات تعسفية مخالفة لقانون المسطرة الجنائية ، مثال ذلك الاعتقال التعسفي دون توفر حالة التلبس المنصوص عليها في المادة 56 من قانون المسطرة الجنائية تحت غطاء عدم وجود ضمانات لحضورالمتهم أمام المحكمة... في حين أن هذه السلطة ليست مطلقة بل هي مقيدة بنصوص قانونية و أخلاقيات مهنية راقية أهمها الاستقلالية و التجرد، في اتخاذ القرار، و في الحالة العكسية يتم إطلاق سراح المتهم الذي تم ضبطه في حالة تلبس، فالسلطة التقديرية تخضع لقواعد مسطرية يجب على النيابة العامة الانتباه إليها لأن قرار الاعتقال بجرة قلم مسألة سهلة و بسيطة ، أما حرية الإنسان فإنها لا تقدر بثمن و هي تتطلب دراسة جيدة لملف القضية و الحذر و الاجتهاد ، وعند ارتكاب خطأ قضائي جسيم، فإن أول المتضرر هو سمعة الدولة المغربية و سمعة القضاء في الداخل و الخارج...

× المحامي بهيئة وجدة

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية
www.alittihad.press.ma

21/10873

نقاش في منتدى مراكش بشأن «حرية الضمير»..

الديلامي : تعليم الدين في المدرسة يجب أن يكون اختياريا وليس إلزاميا

علي المزغني : أين تنتهي حرية الاشخاص لتبدأ حماية المقدس

بنكيران : لا يمكننا إضافة المزيد من التعددية الدينية

الاتحاد- وكالات

في المنتدى العالمي لحقوق الانسان في مراكش قال ناشط شاب «إننا تحت تاثير التربية المدرسية، وردت عليه شابة «في الاسلام كل واحد حر». وذلك في نقاش حول «حرية الضمير»(المعتقد) يثير انقساما في المجتمع المغربي كما في بلدان اخرى من المنطقة.

وانهى هذا المنتدى اعمال دورته الثانية يوم الاحد في مدينة مراكش بمشاركة سبعة الاف شخص من مئة بلد، ناقشوا عدة مواضيع منها حكم الاعدام والحق في التربية وحقوق النساء والاطفال وغيرها من المواضيع خلال ثلاثة ايام.

لكن من المواضيع التي اثارت اشد النقاشات يوم السبت «حرية الضمير» في بلاد تعاقب الردة، وعدم صوم رمضان بالسجن.

ويعنوان «الدفاع عن حرية الضمير مسؤولية فردية وجماعية»، ابدى حوالي 200 ناشط من المغرب ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مواقف غالبا ما كانت متناقضة في سياق ما بعد الثورات العربية التي اثيرت فيها احيانا مثل هذه المواضيع في النقاشات السياسية كما يجري في تونس.

واعرب المحامي الأردني هيثم منير ميخائيل العريفج الربضي عن الأسف لأن «جريمة الردة» في بلاده تعاقب بالحرمان من الحقوق المدنية». وقال إن الشخص المدان «يفقد عمله وعائلته ووثائقه الادارية وبالنهاية هويته».

وفي موريتانيا دعا رجل دين الى «هدر دم» ناشطة طالبت بمحاكمة منصفة لمعتقل متهم بالردة، كما قالت الموريتانية لالة عائشة. واضافت أن «الدستور الموريتاني يقول إن مجمل الشعب مسلم (...) انا مسلمة، لكنني اقبل أن يكون الآخرون على غير دين».

المواضيع التي أثارت أشد النقاشات يوم السبت «حرية الضمير» في بلاد تعاقب الردة، وعدم صوم رمضان بالسجن

لكن موريتانيا تدخل باستياء قائلا إن «شعبنا اختار الدين الاسلامي (...) لماذا لا تهاجمون سوى الدين الاسلامي هنا، وليس الديانات الاخرى؟».

وطالب عز الدين العلام، الاستاذ في جامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء، بأن «ينص الدستور» في المغرب على حرية الضمير، مستشهدا بتوصيات جمعية «الضمير» التي بادرت بتنظيم المنتدى.

ودعا ايضا الى «إصلاح الكتب المدرسية» التي قال إنها تقدم نظرة «محافظة» حول هذه المسالة. وايده في الرأي شاب قال إنه مع الحريات الدينية والجنسية. لكن الآراء تناقضت في هذا المجال فاجابته شابة محجبة بالقول «في الاسلام الجميع أحرار، لكن تغيير الدين يجب أن يكون عن قناعة»، مشددة على «احترام» الدين الاسلامي.

واخذت التدخلات منحى سياسيا اكثر مع تدخل محمد هلالي المسؤول في حركة التوحيد والاصلاح المقربة من حزب العدالة والتنمية الذي يقود الائتلاف الحكومي حاليا في المغرب. وقال نائب رئيس هذه الجمعية «نحن مع حرية الضمير وفقهاؤنا يفكرون فيها». وقد طرحت في المغرب حيث الاسلام دين الدولة، مسالة إدراج «حرية الضمير» في الدستور الجديد الذي صودق عليه في 2011 في سياق «الربيع العربي» لكن حزب العدالة والتنمية هدد حينها برفض الدستور إذا تضمن هذه النقطة «ذات العواقب الوخيمة» على «الهوية الاسلامية» في المملكة كما قال.

وفي حديث نشره السبت موقع «ميديا 24»، اعتبر زعيم حزب العدالة والتنمية ورئيس الحكومة عبد الإله بنكيران هذه المسالة «محسومة». وقال «لسنا في حاجة الى إدراج حرية الضمير إنها اصلا مدرجة في الممارسة وكل حر في قناعاته». واضاف ان المجتمع المغربي الذي يقر مثلا بالتراث اليهودي، هو اصلا «تعددي» و«لا يمكننا إضافة المزيد من التعددية الدينية».

وطالب حقوقيون ومثقفون برفع القيود عن حرية المعتقد والدين في المجتمعات العربية والإسلامية. وعرض علي المزغني استاذ القانون الخاص من تونس تجربة بلاده على ضوء الدستور الاخير الذي قال إنه ينص على حرية المعتقد، وهو امر غير مسبوق في الدساتير العربية الاسلامية «ولكن في نفس الوقت لا يجب الوقوف عند هذا المستوى لان هناك فصولا أخرى في الدستور تنص على أن الدولة يجب أن تحمي المقدس.» واضاف ان «هذا يعتبر نوعا من الغموض» وبالتالي يتساءل «اين تنتهي حرية الاشخاص لتبدأ حماية المقدس.»؟

اما استاذ علم الاجتماع والكاتب المغربي عبد الصمد الديلامي، فقال إن الدستور المغربي المعدل في 2011 له مرجعيتان «دينية وحقوقية... نظام يخلط بين المعتقد والمواطنة».

ودعا الديلامي إلى ان يكون تعليم الدين في المدرسة المغربية العمومية «اختياريا وليس إلزاميا». واضاف «يجب ان نترك للتلميذ حرية الذهاب او لا لمادة التعلم الديني».

وقال مسؤول قسم الحريات الدينية في مرصد البحرين لحقوق الانسان ميثم سلمان إنه لا يستغرب ظهور جماعات تقتل باسم الدين في العالم الاسلامي كما هو حال «تنظيم الدولة الاسلامية ... وغيرها من التنظيمات التكفيرية إنما تتغذى من فتاوى توجد في بعض كتبنا وبعض المرجعيات الدينية التي تمنحها الشرعية».

وقال إن الواقع في الشرق الاوسط وشمال افريقيا «واقع مخيف يتطلب تكاتف جميع الجهود، بصرف النظر عن الدين والإيديولوجية».

وكان من بين المتحدثين في الندوة الفنان اللبناني مارسيل خليفة الذي تحدث عن القمع والمضايقات التي تعرض لها في بعض الدول العربية بسبب مواقفه في الفكر والابداع. وقال إنه «لا يمكن تصور ثقافة فاعلة بدون وجود حرية التصرف والاعتقاد وحرية التعبير».

الثقافة الحسانية وسؤال التدوين

أي سبيل للنهوض بالثقافة الحسّانية؟

2544/19-20

إعداد - شفيق الزكاري

في هذا الملف يُقارب باحثون صحراويون موضوع الثقافة الحسانية ويقترحون مجموعة من الحلول الكفيلة بالنهوض بهذه الثقافة التي لا تزال أسيرة للتداول الشفاهي، الأمر الذي يُعرضها باستمرار للمحو والتفتت والاندثار. كما يلحّون على ضرورة تدوين مختلف عناصر ومكوّنات الموروث الثقافي الحساني ضمن خطة علمية شاملة ومتكاملة. فكان هذا الملف مدخلا لتساؤلاتهم وآرائهم حول ثقافة تشكل مكونا وجزءا أساسيا من الثقافة المغربية، التي يجب الاهتمام بها لضمان

الثقافة الحسانية وأزمة العبور

إبراهيم الحيسن

احتل الهاجس الثقافي حيّزا كبيرا ومهمّا من اهتمام المجتمعات والأفراد في نهاية القرن العشرين، والمجتمع الحساني المعاصر، يكاد برقي، بفضل رصيده الثقافي، إلى مصاف المجتمعات النشيطة. لكن هذا المجتمع يُعاني من خاصية تتمثل في أزمة العبور من وضع تاريخي إلى آخر، ولذلك نراه يواجه مسالة تأصيل ثقافته، مما يجعله تارة متشبثا بثبات أصله العربي الإسلامي المتنوّع والمتلاقح، وتارة أخرى تراه يسعى إلى الانفتاح على الثقافة العالمية مع الحفاظ على الخصوصيات والمقوّمات المحلية، كشكل من أشكال تحصين الذات وتمييز الشخصية الإبداعية.

وإننا إذ نطرح سؤال «تدوين الثقافة الحسانية» في هذه اللحظة، فإننا نجد أنفسنا أمام حاجة علمية ملحة إلى توضيح أمرين مهمين، أولهما أن النموذج الثقافي الحساني ليس نموذجا ثقافيا جاهزا، بل لازال يعيش حالة الانتقال من طور الشفهية إلى طور الكتابة، وثانيهما أن الخصوصية الثقافية الحسانية لا تلغي التلازم والترابط بين خصوصيات ثقافات متعددة ومتنوعة، وإنما تسعى إلى تشبثهما عبر نمذجة سوسيوثقافية متكاملة.. وإن هذه النمذجة لثقافة حسانية في إطار شعبي، تعني بالدرجة الأولى أننا نلج مرحلة جديدة من الاهتمام بهذه الثقافة في سياق ما يسمى احيانا بالوعي الثقافي الحضاري، أو ما يعرف، راهنا، بمحاولة اكتشاف الذات من خلال الاستيعاب النفسي والعلمي للظواهر التي ننتجها ونتعامل معها كأشياء وكأدوات للتواصل مع الآخر..

يستنتج من خلال ذلك، أن الثقافة الحسانية شكلت عبر سيرورتها الزمنية، وعاء انصهرت فيه الخبرات والتجارب الإنسانية والأنماط السلوكية مع الفضاء لتنتج ركاما معرفيا ميز إنسان الصحراء وأثرى إبداعه الأدبي وعطاءه الفكري والفني، ليتحول من منتوج فردي إلى ذاكرة جماعية.

ولتفعيل هذه الذاكرة، تحتاج الثقافة الحسانية إلى مجموعة من القواعد لفهمها ودراستها - من منظورات عديدة- لاكتشاف أبعادها ودلالاتها، ومدى ارتباطها، أو انفصالها عن مكونات الثقافة الشعبية في الوطن العربي. وتساعد هذه القواعد، ايضا، على استنباط الجوانب النفسية الكامنة وراء إنتاج هذه الثقافة كمحتوى معرفي يعبر عن المنظومة الفكرية للمجتمع الذي أنتجها، حيث يتضح ذلك من خلال:

- كون جميع الظواهر الثقافية متداخلة ومتقاطعة، ولكنها في الوقت ذاته متصارعة، وهي بمعنى اخر تعبير عن العنصر البشري (الذي أبدعها) المتفاعل والمتصارع.

- وجود علاقة وطيدة ومتينة بين الثقافة الشعبية الحسانية ومثيلاتها في الوطن العربي (الثقافة العامة)، اي وجود خيط رابط بين الأصل والفرع.

- اعتماد الثقافة الشعبية الحسانية - في كثير من ظواهرها- على الكلام (اللغة) في تشخيص وبناء أهدافها، باعتبارها قوة فعّالة تتمظهر من خلالها الأنا الاجتماعية.

> النموذج الثقافي الحساني ليس نموذجا ثقافيا جاهزا، بل لازال يعيش حالة الانتقال من طور الشفهية إلى طور الكتابة

- كون ظواهر الثقافة الشعبية الحسانية تشكل رافدا من روافد المعرفة التي تنسجم مع قوانين إنتاج الثقافة الشعبية عموما (خاصة البدوية منها) بما أنها خاضعة لقانون التطور الاجتماعي للوسط الذي تنتمي إليه.

بذلك، نؤكد أن الكتابة في هذا المجال تستوجب كثيرا من التريث ومساءلة الذات، بسبب قلة المصادر والمراجع، ولصعوبة البحث في ميدان مليء بالمثبطات والعوائق.

وتبعا لذلك، نرى أن مسالة تدوين الثقافة الحسانية باتت تشكل حاجة اساسية لا محيد عنها ستسهم - ولا شك- في تحويل الخطاب الحساني من إطار التداول الشفهي إلى إطار التلقي المكتوب (أو المصوّر). فإذا رفنا لهذا الأمر ينطلق من وجود حالات التردي والتشويه التي باتت تنخر جسد هذه الثقافة وترمي بها إلى دائرة الانمحاء والتفتت والانقراض..

ولتفعيل آليات تدوين الثقافة الحسانية، لابد من إيجاد تصوّرات عملية وأساليب إجرائية كفيلة بكتابة وإعادة كتابة مكونات هذه الثقافة، وذلك بانخراط كل الجهود (الفردية والجماعية) لتحويل هذا الحلم إلى حقيقة على أرض الواقع.

* ناقد وباحث- العيون

الثقافة الحسّانية والتنمية

أعيب عبيد

الاهتمام بالثقافة الحسانية، سواء في شقها المادي او اللامادي، لا ينبغي ان يقتصر على السعي نحو حفظها وتسجيلها، وإنما يجب ان يسعى المجتمع والمؤسسات ومراكز البحث العلمي والجمعيات الثقافية والجامعات والباحثون والمهتمون إلى تفعيلها لكي يكون لها اثرها الملموس والواضح، الذي يساهم في تحقيق التنمية المستدامة بابعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وخدمة البيئة الحاضنة لها.

ولعل تضمين الثقافة الحسانية سيساعد على قيام صناعات متنوعة ومتعددة كالسياحة الثقافية والبيئية والدراما والسينما والحرف والمصنوعات التقليدية، إلى جانب المنتجات المحلية الأصيلة كانشطة مدرة للدخل وموفرة لفرص الشغل.

والحقيقة أن هذا الطرح أعمق ارتباطا بنمط التنمية الذي ينفياه المجتمع ويأصده، فالمسألة التي تستهدف الإنسان بالأساس؛ أي تستهدف تعبير الواقع نحو الأفضل، وتستهدف مشاركة الفاعلين المحليين في عملية تنمية مجتمعهم كما انه يروم تحقيق ما يسمى في الأدبيات التنموية المعاصرة بـ«الاعتماد على الذات» من خلال النمط الإبداعي في الإنتاج والاستهلاك والتعامل الواعي الرشيد مع الموارد المتاحة في البيئة المحلية.

إن اعتماد الثقافة الحسانية كرهان تنموي معادلة صعبة، لكنها ممكنة التحقق، وذلك بإدماج مخططات حفظ هذه الثقافة في السياسات العمومية واستراتيجية التنمية المستدامة، وهو ما يمكن أن يصطلح عليه بالصيانة المدمجة للتراث، أي مجموع التدابير والإجراءات الهادفة إلى ضمان استمرارية الموروث الثقافي والحفاظ عليه في محيطه الطبيعي والبشري بما يتلاءم مع توظيفه توظيفا اقتصاديا من خلال استثماره والاستفادة من منافعه حاضرا ومستقبلا. والسؤال المطروح هو:

ما هي ابرز التحديات المطروحة امام الثقافة الحسانية كخيار تنموي؟

على كثرة هذه التحديات التي طالت مختلف مجالاتها، يمكن ان نقتصر على ما يلي:

ظاهرة «السلطوية» التي لا تشجع ولا تساعد على تنمية روح الخلق والإبداع، فالبناء الاجتماعي السلطوي يقدس القوة والثروة ويضعف المعرفة والثقافة؛

الإفراط في الخصوصية وتقديس التراث، اي التركيز على محاكاة النماذج الماضوية دون التحلي بروح المبادرة واستشراف المستقبل؛

المبالغة في تضخيم الذات على جميع المستويات، مجتمع، جماعة، فرد او حتى رأي؛

لم يسقط تاريخ الثقافة الحسانية من التريث ومساءلة الذات، بسبب قلة المصادر والمراجع، ولصعوبة البحث في ميدان مليء بالمثبطات والعوائق.

> اعتماد الثقافة الحسّانية كرهان تنموي معادلة صعبة لكنها ممكنة التحقق

وتبعا لذلك، نرى أن مسالة تدوين الثقافة الحسّانية باتت تشكل حاجة اساسية لا محيد عنها ستسهم - ولا شك- في تحويل الخطاب الحساني من إطار التداول الشفهي إلى إطار التلقي المكتوب (أو المصوّر). فإذا رفنا لهذا الأمر ينطلق من وجود حالات التردي والتشويه التي باتت تنخر جسد هذه الثقافة وترمي بها إلى دائرة الانمحاء والتفتت والانقراض..

ولتفعيل آليات تدوين الثقافة الحسّانية، لابد من إيجاد تصوّرات عملية وأساليب إجرائية كفيلة بكتابة وإعادة كتابة مكونات هذه الثقافة، وذلك بانخراط كل الجهود (الفردية والجماعية) لتحويل هذا الحلم إلى حقيقة على أرض الواقع.

* باحث- العيون

مكونات الثقافة الحسانية؛

تعدد المؤسسات المشاركة في إدارة قطاع الثقافة الحسانية، فالثقافة والصناعة التقليدية، مما يولد نوعا من التداخل في المهام؛

نقص الموارد البشرية المتخصصة والمؤهلة لإدارة هذه الثقافة؛

نقص الدور التوعوي بأهمية الثقافة الحسانية من طرف وسائل الإعلام أو من قبل الجمعيات الثقافية المتخصصة؛

تصنيف الثقافة الحسانية في دائرة القطاعات الأقل أهمية من حيث المردودية الاقتصادية؛

عدم تحديد وحصر مواقع الثقافة الحسانية المادية والأشكال التراثية اللامادية كمؤشر على الثراء والتنوع؛

ضعف قدرات المؤسسات ذات الصلة وغياب الاستراتيجيات الكفيلة باستثمار الثقافة الحسانية في التنمية المستدامة؛

قلة التظاهرات والملتقيات النوعية والمتخصصة المتعلقة بالثقافة الحسانية (باستثناء موسم الطنطان)؛

ضعف الاهتمام بقيمة العمل المهني، حيث ينظر الكثيرون إلى الحرف التقليدية كأنها من تخصص فئة اجتماعية معينة؛

عزوف القطاع الخاص عن الاستثمار في الثقافة الحسانية كنشاط اقتصادي مدر للدخل وموفر لفرص الشغل...

* باحث- العيون

المساء
ALMASSAE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

الثقافة الحسانية والهوية

بابا زليخة

تعتبر الثقافة الحسانية إحدى الثقافات الإنسانية التي تزخر بعدة مكونات تؤرخ لإنسان الصحراء الذي يعتبر ذاكرة إنسانية تجسد معالم هذه الثقافة، التي تتميز بالإبداع وتؤرخ لطبيعة هذا الكائن الذي انبثق من هذه الأرض الفاحلة وترعرع عليها متفوقا على كل العوامل المناخية القاسية، التي جعل منها عاملا إيجابيا في تكوينه، ومنطلقا لإبداعاته، فكل تكوينات هذه الثقافة مستمدة من هذه البيئة البدوية التي استمد منها إنسان الصحراء كل شيء، تشبع بكل تفاصيلها، واستلهم منها طباعه وخصاله، استلهم من سكونها هدوءه، ومن شساعتها صبره، ومن قساوة مناخها قوته، ومن تمايل رمالها جوهجه ومن إبلها شهوكه. علمته الصحراء كيف يكون إنسانا بلا حدود مثلها تماما، علمته كيف يكون وفيا لها والا يتخلى عنها يوما ما أينما كان وكيفما كان، تعاهدا الا ينساها حتى وإن تغرب عنها.

لقد ظل إنسان الصحراء وفيا لها بالفعل في كل بصماته الإبداعية، فهي تختفي في مختلف تفاصيل حياته، وفي حزنياته، حتى في أزيائه (الملحفة والدراعة) التي تأثر في نسجها برحابة الصحراء.

إن علاقة هذا الإنسان بصحرائه علاقة وطيدة، فهي رمز الانتماء والهوية، وهي رمز كينونته الإنسانية، فهو يبدي في سجيته والبداوة هنا لا تحمل تلك الدلالات السلبية التي قد يحملها بعض الأفراد حول مفهوم البداوة، فمفهوم البداوة كما يعيشه إنسان الصحراء يحمل دلالات إيجابية، فهي ترتبط بالحكمة والصبر والشجاعة والأنفة والمروءة وغيرها من الصفات الإيجابية التي خلدت في صراع مع الزمن الحاضر.

وتتميز الثقافة الحسانية بطابعها الشفهي، الذي يشكل عائقا أساسيا أمام التعريف بها، فرغم كل المحاولات والجهود المبذولة في هذا الصدد فإنها لازالت في حاجة إلى التدوين، خاصة أن الكثير من معالم هذه الثقافة هو بصدد الاندثار، وهو رهين ذاكرة المشايخ، تلك الذاكرة الراحلة، وهذا ما يؤكد أن الثقافة الحسانية تعاني الكثير من العوائق وتواجه الكثير من التحديات، وهي بحاجة إلى المضي بها وبذل مجهودات إضافية تعمل على وضعها في إطارها الذي يليق بها، خاصة أنها تحمل في طياتها إرثا إنسانيا غاية في الأهمية، فهي غنية بخطابها اللغوي وخطابها القيمي والتراثي، فاللهجة الحسانية لهجة بليغة وقوية في تعبيرها ومعانيها، تختزل المعاني في ألفاظها حيث تقول كل شيء دون الحاجة إلى قول كل شيء، لا تعمد إلى القول المباشر، إنها لهجة رمزية إيحائية، تدفع المتلقي إلى اكتساب مخيلة واسعة وقدرة كبيرة على الاستيعاب. ولهذا ففي الخطاب اللغوي الحساني غير مسموح للفرد الا يكون في مستوى التلقي، ورغم تعدد مكونات المجتمع الحساني واختلاف قبائله إلا أنها تتوحد في خطابها اللغوي، ويمكن الإشارة هنا إلى أن طبيعة مجتمع الصحراء مجتمع قبلي يقوم على تراتبية قبيلة تأسست لأسباب اقتصادية واجتماعية، ولا ينبغي أن يفهم منها أي نوع من التفاضلية الطبقية، حيث انطلق مفهوم القبيلة من فكرة تنظيم الأدوار الاجتماعية والعمل على تنمية المجتمع في مختلف المجالات، غير أن مفهومها اليوم شابه الكثير من المغالطات التي مست بنية المجتمع بشكل سلبي فعلت الأصوات المنددة بذلك، وطالبت بتجاوز مفهوم القبيلة والتطلع إلى مفهوم حقوقي للتنمية في غياب مفهوم القبيلة.

ويمكن القول إن مجتمع الصحراء من المجتمعات التي لا تزال متمسكة بالكثير من عاداتها وطقوسها الاجتماعية، وتتعايش معها بشكل يومي، ولعل جلسة الشاي التي تميز حياة إنسان الصحراء اليومية ما هي إلا دليل على هذا التعايش، فالشاي طقس من الطقوس التي تعبر عن هذه اللحمة الاجتماعية التي يسهر الصحراوي على توطيدها، والتي يدافع عن خلالها عن طبعة الاجتماعي، ذلك أن ذاتيته لا تتحقق إلا بواسطة الجماعة وداخلها. إن التزامه بهذه الطقوس يؤكد وفاءه لموروثه الحضاري وتقديره له، رغم أن العديد منها يتعرض حاليا للكثير من الانتقادات المجتمعية نظرا لطريقة التعامل معها، كطقوس الزفاف التي يبالغ المجتمع في تكاليفها، والتي تثقل كاهل الأفراد أحيانا، خاصة حينما يكون مستواهم المادي لا يسمح بذلك، غير أن المجتمع تعود على بذل كل مجهود يؤكد فيه انتمائه إليها مهما باعدتنا عنها ظروف الحياة، فهي تختفي في أبسط تفاصيل حياته، وفي حزنياته، حتى في أزيائه (الملحفة والدراعة) التي تأثر في نسجها برحابة الصحراء.

إن علاقة هذا الإنسان بصحرائه علاقة وطيدة، فهي رمز الانتماء والهوية، وهي رمز كينونته الإنسانية، فهو يبدي في سجيته والبداوة هنا لا تحمل تلك الدلالات السلبية التي قد يحملها بعض الأفراد حول مفهوم البداوة، فمفهوم البداوة كما يعيشه إنسان الصحراء يحمل دلالات إيجابية، فهي ترتبط بالحكمة والصبر والشجاعة والأنفة والمروءة وغيرها من الصفات الإيجابية التي خلدت في صراع مع الزمن الحاضر.

وتتميز الثقافة الحسانية بطابعها الشفهي، الذي يشكل عائقا أساسيا أمام التعريف بها، فرغم كل المحاولات والجهود المبذولة في هذا الصدد فإنها لازالت في حاجة إلى التدوين، خاصة أن الكثير من معالم هذه الثقافة هو بصدد الاندثار، وهو رهين ذاكرة المشايخ، تلك الذاكرة الراحلة، وهذا ما يؤكد أن الثقافة الحسانية تعاني الكثير من العوائق وتواجه الكثير من التحديات، وهي بحاجة إلى المضي بها وبذل مجهودات إضافية تعمل على وضعها في إطارها الذي يليق بها، خاصة أنها تحمل في طياتها إرثا إنسانيا غاية في الأهمية، فهي غنية بخطابها اللغوي وخطابها القيمي

الثقافة الحسانية بين الشفاهي والكتابي

بوزيد الغلى

الثقافة والتراث الشعبي الحساني الذي لا يمكن فهمه دون «وصله بالبيئة المادية والاجتماعية التي ولد فيها وترعرع في كنفها (...) إن الأدب الشعبي أدل على بيئته من أدب الخواص وإشاء الخواص، على حد تعبير عبد الحميد يونس في كتابه «الهلالية في التاريخ والأدب الشعبي» (ص 7).

ولا بخامرني شك أن العتبة الأساس التي ينبغي أن يصوب إليها نظر الفاعلين معا هي الإجابة ابتداء عن سؤال هام:

أيهما أولى بالاهتمام الحسانية اللسان أم الحسانية الكيان (الثقافة)؟.

لقد دارت مناقشات حول الموضوع في ندوات رامت إدماج الثقافة الحسانية في المقررات المدرسية، غير أن استقرار الرأي على التعامل مع الحسانية في المقررات المدرسية باعتبارها ثقافة، تلافيا «لاتهام» أفهام المتعلمين، لا يسقط من دائرة الاعتبار ضرورة الانتباه إلى الآلية / اللسان، ولا تتصور إمكانية سلخ الثقافة عن جلدها أو فصلها عن وعائها الذي انتجت فيه ونمت وترعرعت. وليس سرا أن اللسان الحساني اعتورته سنة التطور والتغيير، ولم يعد الأصيل والأثيل من مفرداته محفوظا سوى في متون الشعر والحكايات وما سواها من فنون القول، لذلك تبدو الحاجة ماسة إلى الاهتمام بملكة اللسان رواية (وضع المعاجم بالاستعانة بالرواة) ودراية (دراسة البنى اللسانية الحسانية كما فعل الدكتور المقتدر احمد المؤري في أطروحته الصادرة باللغة الفرنسية).

وفي أفق إخراج الاهتمام بالحسانية من قبضة «كثرة الملاحين» إلى دائرة مؤسسة وطنية وتصب فيها منجزات المجلس الوطني لحقوق الإنسان ووزارة الثقافة ومعهد الدراسات الصحراوية ومركز الدراسات الحسانية، يبدو ضروريا الآتي:

- تأسيس معهد ملكي للدراسات الحسانية.

- إصدار مراسيم تحدد موقع المكون الحساني ضمن المؤسسة الدستورية المرتقبة المعنية باللغات.

- الاستئناس بتجارب دول الجوار التي ولجت غمار العناية بالثقافة واللسان الحساني، خاصة السنغال وموريتانيا.

* باحث - كلميم

لا احد من سدنة الفكر والثقافة بماري في وجوب الاهتمام بالثقافة الشعبية، فهي «تقوم بوظيفة إجرائية تتمثل في التواصل والانسجام والتكاتف بين أفراد المجتمع الواحد حسب ما أوردته فاطمة المرنيسي في «سيميائيات الشفاهي» (ص 103)، وليس سرا حسب الباحثة العمانية المذكورة أن «معظم المناهج التي يمارس تطبيقها أساتذة النقد الأدبي يرجع أصلها إلى الدراسات الشعبية» (ص 18).

والثقافة الحسانية التي انتبه إليها مبكرا باحثون غربيون ذوو مشارب فكرية أنثروبولوجية وأركيولوجية وإثنولوجية، لا تزال تفتقر إلى جهود جلي تنتقل بها من دائرة الشفاهية إلى الكتابية وتحفظ كنوزها المحمولة في الأفئدة والرؤوس لا في الكتب والطروس، إذ كلما مات نسابة أو شاعر أو شيخ فمن عركته الدنيا، وحمل من معارف أهل الصحراء صنوفا، احترقت مكتبة أو اندثرت.

ورغم طفو الاهتمام بهذه الثقافة الدرّة تزامنا مع الجيل الجديد من أجيال حقوق الإنسان، وهوجة، الحقوق الثقافية التي قد تستبطن حفرا خفيا موجها نحو هيكل الدولة الوطنية، فإن الاهتمام الأكاديمي السليم بالثقافة الحسانية ينبغي أن يتم من خلال تنشيط مساقات الدراسات الحسانية بالجامعات، وتأهيل البحث الأكاديمي من خلال تأسيس معهد وطني للدراسات الحسانية يستفيد من ميراث المعاهد والمراكز المحدثة في السنوات الأخيرة داخل الجامعات.

وغير خاف أن الدراسات التي أنجزت عن الثقافة الحسانية على نفاستها، لا ينظمها مشروع متماسك ينطلق من مبادئ محددة، ويسروم تحقيق أهداف معينة تمام التعيين، فليست في أحسن الأحوال سوى ثمار جهود واجتهادات فردية، أما مأسسة التعاطي والتعامل مع الحسانية، فينبغي أن ينطلق من تصور واضح ينبع من حصيلة مطارحات ومناظرات يحضرها فاعلان لا مناص من استدرار رؤيتهما، هما :

- التفاعل السياسي والحقوقي ممثلا بكل ألوان الطيف السياسي والحقوقي بالبلد عامة والصحراء خاصة، وهو الفاعل الحامل هواجس السياسة ومخاطر التخطيط للثقافة دون الوعي بالأطر السياسية الحافة به، خاصة أن المجال التداولي للحسانية مفتوح على بلاد البيضان المنتشرين في بلدان الجوار.

- الفاعل الثقافي ممثلا في الأكاديميين والباحثين الحاملين هموم وتكريس اللحمة الوطنية ثقافيا وعرقيا وسياسيا، الأمر الذي ينم عن شك مبالغ فيه لم يسلم منه حتى المنافحون عن ثقافتهم الأصيلة.

وحتى لا يعتقد البعض أننا نكيل تهمة الدولة أقف هنا على ما جاء في الفصل الخامس من دستور 2011، «تعمل الدولة على صيانة الحسانية، باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الهوية الثقافية المغربية الموحدة، وعلى حماية اللهجات والتعبيرات الثقافية المنتمية إلى المغرب...».

من الديباجي لدى الحرفين أن الصيانة لا تكون إلا لشيء طاله التهميش وأضحى يحتاج إلى تدخل سريع من أجل إنقاذه حتى وإن كانت هذه الصيانة مجرد تلميع للإطار أو إعادة طلائه من جديد كي يحجب ما به من عيوب، وهذا أمر لا يستقيم في إطار مؤسسات الديمقراطية وحقوق الانسان... لنعود إلى نص الفصل الخامس من الدستور الجديد، الذي صفق له الجميع وكانت نسبة التصويت عليه في الصحراء مرتفعة جدا. إذ جاء في الفقرة الأخيرة من هذا الفصل: وتكريس مبدأ الحق في الثقافة: لغة - لهجة- تعبير...(الفصل الخامس من دستور 2011).

إن هاجسنا سالف الذكر يزداد حدة وفوعا في التشاؤم من باب النقد الذاتي مادامت هناك أصوات عديدة أريد لها أن تتحدث عن الهوية الحسانية وعلاقتها بالمؤسسات الرسمية بنوع من القداسة والطوطمية، والتي ملأت فضاءاتنا الثقافية ضجيجا، فسمعنا جعجعة ولم نر طحنا، وهو ما نلحظه في السنوات الأخيرة عبر تصورات مأسسة قائمة على أساس التوظيف السياسوي للمسألة الثقافية في الصحراء أو استغلال ما هو ثقافي لخدمة رؤية أو موقف سياسي، علاوة على تجسير الإعلام الرسمي الوطني والجهوي من خلال تعاطيه مع المعطى الثقافي الحساني بغية تحقيق غايات آنية أو مرحلية، وإن كان ذلك على أسس ديماغوجية تدغدغ عواطف النظارة من قبيل تسويق عدة صور نمطية حول الثقافة الحسانية وحاملها أو استغلالها في سبيل تأثيث بعض الفضاءات الفارغة

> هناك من يمارس سلطة الوصاية على الثقافة الحسانية بنوع من الكبت البراغماتي مستغلا بذلك الوضع السياسي الخاص الذي تعيشه الصحراء.

من هنا أضحى لزاما علينا جميعا تحمل المسؤولية في هذا الشأن قصد تصحيح مختلف المغالطات، التي أضحت تعتري الحسانية بعيدا عن المحاباة والإطراء ودرء مصلحة الذات الواحدة، فالدفاع عن الثقافة الحسانية والنهوض بها بمنطق الكلام الإنشائي وتوظيف لغة الخشب لن يحققا شيئا، ولن يضيفا إلى صاحبهما درجات في سلم القيم ولا سطرا في صفحات التاريخ.

* باحث- الطنطان

التقافة الحسّانية بين الرغبة في التدوين وضعف الإمكانيات

الحافظ هيبي

تم تأسيس مركز الدراسات والأبحاث الحسانية بمدينة العيون، وهو تابع لوزارة الثقافة، وذلك منذ فاتح دجنبر 1996، على إثر قرار لوزير الشؤون الثقافية رقم 1321.96 الصادر في 14 صفر 1417هـ الموافق لفاتح يوليوز 1996م. غير انه تم تغيير قرار إحداثه بموجب الهيكلة الجديدة للوزارة في دجنبر 2006، حيث تحول من قسم تابع للإدارة المركزية إلى مصلحة تابعة للمديرية الجهوية للثقافة لجهة العيون بوجدور.

وبعد هذا المركز مؤسسة ذات دور تنموي ثقافي لما يقدمه من برامج وأنشطة ثقافية وفعاليات، ولما يرمي إلى تحقيقه من أهداف، من بينها القيام بجمع وتصنيف مختلف تجليات الثقافة الحسانية لصيانتها والمحافظة عليها وإبراز قيمتها.

لا يمكن لمركز الدراسات والأبحاث الحسانية بالعيون أن يلعب دوره كاملا في إنعاش التنمية الثقافية بالمنطقة سوى عبر تكوين علاقات مؤسسية وفردية مع مكونات المجتمع المدني، الأمر الذي يمنح القائمين عليه فرصة خلق تواصل فعلي وحقيقي مع الباحثين والمهتمين بالشأن التراثي.

على مستوى المنجزات الفعلية الخاصة بالتوثيق، سبق للمركز أن أصدر عام 2013 كتاب «المرأة في الأمثال الحسانية»، لمؤلفه إبراهيم الحيس، فاتحا المجال بذلك لإصدار مؤلفات أخرى للباحثين آخرين، غير أن قلة الإمكانيات والموارد، حالت دون ذلك.

ومن المشاريع التنموية الكبرى في مجال توثيق التراث اللامادي الحساني، يشرف المركز راهنا على مشروع توثيقي كبير سينطلق إنجازه قريبا، يتمثل في إنجاز أنطولوجيا التراث الشفاهي الحساني، بتنسيق مع المديريات الجهوية للثقافة بالمناطق الجنوبية بمعية إخباريين ورواة من أهالي المنطقة ممن يشهد لهم بدرايتهم ومعرفتهم الحصيفة بالثقافة الحسانية، وهذه الأنطولوجيا يتولى تدبيرها العلمي الباحثان إبراهيم الحيس ولحبيب عديد.

نتمنى أن تتضافر الجهود من أجل جعل مركز الدراسات والأبحاث الحسانية بالعيون فضاءً للحوار والتداول الثقافي المثمر حول التراث الحساني بمختلف أبعاده وتجلياته ومظاهره، وان تتاح له الإمكانيات المادية الضرورية لترجمة أهدافه على نحو فعلي وفاعل بعيدا بالملموس عن تطلعات الساكنة وبتنسيق مع مسؤولي الباحثين والغيورين على الثقافة الحسانية المهددة بالاندثار.

* مدير مركز الدراسات والأبحاث الحسانية- العيون

النهوض بالحسانية بين البراغماتية وغموض القرار السياسي

اسليمة امرز

من باب الإفادة أن نذكر برغبة الانسان الملحة والجاحة إلى الرجوع حتما إلى التركة الثقافية والمأثور الشعبي، لما يختزله من تجارب السلف وخبراته في معركة الحياة قصد مجابهة الغزو الثقافي والحضاري، مثلما قد يكون مفيدا أيضا التأكيد على إلزامية استحضار واستدعاء أحداث الماضي في سياق بناء منهج للمواقف الآنية والمستقبلية. ومن سائر القول أن إحدى أمارات النباهة الجماعية تجنب مطبات الماضي وعثراته، بل إن الحريص من اتخذ قول «ا. أنشتاين» نصب الأعين: «إن الغباء هو فعل الشيء نفسه مرتين بالأسلوب نفسه والخطوات نفسها، ثم انتظار نتائج مختلفة...».

إن هذا القول السديد قد يساعد على إعادة النظر في تدبر الماضي والانكباب على تحليل مستلقاته في أفق تشكيل وعي جديد وتصورات بناءة للحاضر والمستقبل.

إن عضلة الثقافة الحسانية في الوقت الراهن خلوها من النقد الذاتي البناء، الذي من شانه النهوض بها وتطويرها وفق مقاربات علمية دقيقة تساهم في تكريس ثقافة خدمة الثقافة وليس جعلها خادمة لمآرب ذاتية أو أجندة معينة. والغريب في الأمر أن هناك من يمارس سلطة الوصاية عليها بنوع من الكبت البراغماتي، مستغلا بذلك الوضع السياسي الخاص الذي تعيشه الصحراء، والذي جعل من الثقافة الحسانية ثقافة مدللة تستعطفها مختلف الأطراف الفاعلة في محيطها، إضافة إلى تكريس الفعالية الثقافية لكل من أمتلك آلية تطويع حروف الهجاء، دون تقديم إضافة أو إفادة في سبيل النهوض بهذه الثقافة.

إن السبيل إلى النهوض بالثقافة الحسانية راجع بالأساس إلى بعدين اثنين: الأول خاص بحضور المسالة الثقافية في الخطاب والإرادة السياسية المغربيين من خلال تأسيس مداخل مأسسة ذات رؤية واضحة تنتج عنها سن سياسات ثقافية تنموية من باب الإنصاف الثقافي وتكريس مبدأ الحق في الثقافة: لغة - لهجة- تعبير...(الفصل الخامس من دستور 2011).

إن هاجسنا سالف الذكر يزداد حدة وفوعا في التشاؤم من باب النقد الذاتي مادامت هناك أصوات عديدة أريد لها أن تتحدث عن الهوية الحسانية وعلاقتها بالمؤسسات الرسمية بنوع من القداسة والطوطمية، والتي ملأت فضاءاتنا الثقافية ضجيجا، فسمعنا جعجعة ولم نر طحنا، وهو ما نلحظه في السنوات الأخيرة عبر تصورات مأسسة قائمة على أساس التوظيف السياسوي للمسألة الثقافية في الصحراء أو استغلال ما هو ثقافي لخدمة رؤية أو موقف سياسي، علاوة على تجسير الإعلام الرسمي الوطني والجهوي من خلال تعاطيه مع المعطى الثقافي الحساني بغية تحقيق غايات آنية أو مرحلية، وإن كان ذلك على أسس ديماغوجية تدغدغ عواطف النظارة من قبيل تسويق عدة صور نمطية حول الثقافة الحسانية وحاملها أو استغلالها في سبيل تأثيث بعض الفضاءات الفارغة

كلام الصباح

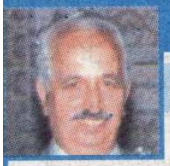

عبد اللطيف جبرو

5453/21

مجلس دستوري وهمي لجمهورية وهمية

انعقد بمدينة مراكش مؤتمر دولي كبير حول حقوق الانسان. كبير من حيث أعداد المشاركين في أشغاله وكبير كذلك من حيث نوعية الوفود التي جاءت إلى المغرب تمثل منظمات دولية وأكثر من مائة بلد منها الجزائر التي مثلها في المؤتمر شخصيات مهتمة جديا بقضايا حقوق الانسان علاوة على الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان.

ومن المغرب حضر إلى مراكش ممثلون عن مختلف المنظمات والهيئات الوطنية الحكومية وغير الحكومية المعنية بقضايا حقوق الإنسان.

وكان الأمر في الحقيقة يتعلق بتظاهرة كبيرة بحثت فيما يخص المغرب المستوى الذي وصلت إليه بلادنا بشأن التعامل مع قضايا حقوق الإنسان والخطوات والمراحل التي علينا أن نخطوها حتى لا يبقى أحد يشك فيما إذا كنا نهائيا قد تخلصنا من مشاكل الانتهاكات والخروقات التي تتعرض لها حقوق الإنسان على مستويات مختلفة.

وفي النهاية كان المؤتمر ناجحا من حيث التنظيم ومن حيث التأطير مما جعل الوفود الأجنبية والعربية تخرج بانطباعات إيجابية عن بلادنا.

بطبيعة الحال فهذا حدث لا يمكن أن يستحسنه الحكام الجزائريون ولهذا لم يقولوا عن شيئا في تلفزتهم سوى ما ذكرته إحدى النشرات الإخبارية من كون أصوات قد تعالت في المؤتمر لترديد شعارات معادية للوحدة الترابية للمملكة المغربية.

إثر إذاعة هذا الخبر من محطة التلفزة الجزائرية ليلة الجمعة اتصلت شخصيا بالعديد من الأصدقاء مشاركين في المؤتمر لاستفسارهم في الموضوع فأكدوا كلهم بأن هذه ادعاءات لا أساس لها من الصحة.

وفي الواقع فهذا سلوك ليس غريبا من طرف الرسمي الجزائري الذي يعمل كل يوم على تقديم أي شيء يعتبرونه خبرا يربطونه الأطروحات الجزائرية الرسمية المتصلة بقضية الوحدة الترابية بالمملكة المغربية.

وقبل أسبوع من انعقاد مؤتمر مراكش اجتمعت في الجزائر وفود تمثل المجالس الدستورية للدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي بهدف ما يعتبرونه تقدما في الأداء الدستوري لهذه الدول. وقال التلفزيون الجزائري بأن السيد مراد المدلسي رئيس المجلس الدستوري الجزائري استقبل على هامش المؤتمر شخصا قدموه على أساس أنه يرأس مجلسا دستوريا في الجمهورية الوهمية الصحراوية.

هكذا يصر حكام الجزائر على جعل الجمهورية الوهمية حاضرة في الأخبار اليومية بمناسبة وبلا مناسبة وخاصة التظاهرات التي ترعاها الجزائر وهذا معناه أن حكام الجزائر يريدون أن يوفروا لعملائهم في قضية معاداة وحدتنا الترابية قيادات وهمية متنوعة:

جمهورية وهمية، حكومة وهمية، وزراء وهميون، سفراء وهميون، برلمان وهمي، وأخيرا مجلس دستوري وهمي لا علم لأحد بوجوده إلا لما قالوا في الأخبار بأن مراد المدلسي رئيس المجلس الدستوري الجزائري تباحث مع زميله رئيس المجلس الدستوري الصحراوي بمناسبة زيارته للجزائر وجرت المباحثات حول علاقات وهمية بين المجلسين.

هكذا يغرق الإعلام الرسمي الجزائري يوميا في أوهام لا علاقة لها بواقع الحياة اليومية في أقاليمنا الصحراوية ويعلم الله ما هي التكاليف المالية التي تصرفها الخزينة الجزائرية للتدبير اليومي لكيانات وهمية.

على مسؤوليتي

حكيم بلمداحي

ماذا بعد منتدى مراكش؟

5453/1

أنهى المنتدى العالمي لحقوق الإنسان أشغال صيغته الثانية بعد أربعة أيام من النقاش والورشات التكوينية، حيث تداول فيها المنتظم الحقوقي الدولي عدة قضايا تهم حقوق الإنسان بأجيالها الثلاثة، وبمستجداتها.

منتدى مراكش، وعلى الرغم من بعض «الأعطاب» التنظيمية المرتبطة أساسا بجانب اللوجيستيك، كان مناسبة للحقوقيين لبسط آرائهم وتطلعاتهم والتحديات التي تواجه تحقق الكرامة الإنسانية مدنيا وسياسيا وثقافيا واقتصاديا وخدماتيا.

الورشات التي تم تنظيمها في منتدى مراكش الحقوقي، شهدت نقاشات جادة وعالية المستوى، مما يبرهن على أن النهوض بثقافة حقوق الإنسان، وحماية هذه الحقوق من الانتهاك، تشكل هاجس المنتظم الحقوقي بآلياته ونشطائه والمشتغلين في حقله.

وبالنسبة للمغرب، الذي تفاعل مع مجمل الآليات الدولية لحقوق الإنسان، فإن الخلاصة التي يجب الخروج منها من هذا المنتدى ترتبط بمدى القدرة على تحقيق الإرادة السياسية المعبر عنها من أجل الانخراط في هذه الآليات بشكل يحقق انسجام القوانين الوطنية والممارسات مع مواثيق حقوق الإنسان في كونيتها وشموليتها.

هذا الأمر يطرح على المغرب تحديات إنتاج قوانين تستدمج القوانين الدولية في مجال حقوق الإنسان، وخلق آليات حماية هذه الحقوق من الإنتهاك.

البقية في الصفحة 04

على مسؤوليتي

حكيم بلمداحي

ماذا بعد منتدى مراكش؟

5453/1

«عرس» مراكش الحقوقي لن يكتمل نجاحه سوى بانخراط المغرب في المنظومة الحقوقية الدولية، وذلك من خلال توفير الإجراءات الضامنة لتمتيع المواطنين بحقوقهم السياسية والمدنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والبيئية، وأيضا من خلال سن قوانين تستهدف مقاربة النوع والتصدي لكل أشكال الهشاشة. المغرب مطالب بتوفير إجراءات ضمان المحاكمة العادلة من خلال تحسين منظومة قوانينه الجنائية، ومطالب بإصلاح منظومة العدالة مما يضمن استقلال القضاء والقضاة، ومطالب بتوفير القوانين الضامنة لحرية التعبير والصحافة، ومطالب بتوفير القوانين الخاصة بالمرأة والطفل وذوي الإعاقة والأقليات وغيرها. المغرب بشكل عام مطالب بالانخراط بشكل كلي في منظومة حقوق الإنسان كما سطرتها المواثيق الدولية صونا لكرامة المواطنين.

لقد نجح المغرب في تنظيم منتدى مراكش الحقوقي وذلك بصورة عامة، لكن هذا النجاح التنظيمي لن يكتمل إلا إذا تمكن من رفع كل التحديات التي تقف في وجه انخراطه في المنظومة الحقوقية قانونا وممارسة...

"أخت" البوليساريو الرياضي تنتقد منتدى مراكش

3/3/33/11-3

استضافتها إذاعة انفصالية وقالت إن منظميه حاولوا تضليل الرأي العام

راديو ميزيرات، التابع لجبهة البوليساريو يستضيف خديجة الرياضي ويطلق عليها لقب الأخت، لتتحدث عما أسمته "أن منظمي منتدى مراكش حاولوا تضليل الرأي العام بالأكاذيب والمغالطات" وحملت خديجة الرياضي الدولة المغربية مسؤولية مقاطعة الجمعيات لأرقى تظاهرة حقوقية عالمية. مقاطعة الرياضي وصحبها لمنتدى مراكش مثل مبيت عصفور فوق شجرة مترامية العروش، وفي الصباح طلب منها أن تسامحه لأنه أتعبها فقالت له:".سير شكون عرفك فين عرش بايت".

التفاصيل في الصفحة 3

"أخت" البوليساريو الرياضي تنتقد منتدى مراكش

استفاضتها إذاعة انفصالية وقالت إن منظميه حاولوا تضليل الرأي العام

3/3/33

راديو ميزيرات، التابع لجبهة البوليساريو يستضيف خديجة الرياضي ويطلق عليها لقب الأخت، لتتحدث عما أسمته "أن منظمي منتدى مراكش حاولوا تضليل الرأي العام بالأكاذيب والمغالطات" وحملت خديجة الرياضي الدولة المغربية مسؤولية مقاطعة الجمعيات لأرقى تظاهرة حقوقية عالمية.مقاطعة الرياضي وصحبها لمنتدى مراكش مثل مبيت عصفور فوق شجرة مترامية العروش، وفي الصباح طلب منها أن تسامحه لأنه أتعبها فقالت له:" سير شكون عرفك فين عرش بايت".المغالطة الحقيقية هو الحديث عن المقاطعة، فالدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان عرفت مشاركة 7000 حقوقي من 95 دولة منهم 1200 أجنبي، بمعنى أن الحضور المغربي كان مكثفا للغاية وهو بالنتيجة فشل ذريع لما سمي المقاطعة.غير أنه لابد من الوقوف عند قضية من حيث الشكل وتتعلق بحديث خديجة الرياضي في إذاعة تابعة للبوليساريو. لماذا هذا الفعل؟من يعرف خديجة الرياضي ومن أين جاءت لا يمكنه أن يستغرب. لأنها تنتمي لتنظيم سياسي دأب على خيانة الوطن وأرواح الشهداء التي ترفرف في العلياء. ومكنت جبهة البوليساريو من منابر للحديث من داخل الجمعية المغربية لحقوق الإنسان. فالانفصاليون ووعيا منهم بمدى تأثير وأهمية عمل منظمات المجتمع المدني في مجال حقوق الإنسان، في خدمة دعايتهم المغرضة ضد المغرب، عملوا على دفع عملائهم إلى اختراق الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والسيطرة على فروعها في الأقاليم الجنوبية لحملها على تبني أفكارهم الانفصالية، في تناغم تام مع الأهداف المرسومة من طرف قيادة البوليساريو. فالجمعية المغربية لحقوق الإنسان تتشبث، إلى حد الخروج عن الإجماع الوطني، بالدفاع عن ما يسمى "بحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير"، وهي في توافق تام مع جبهة "البوليساريو"، حيث إن عددا من أعضاء هذا الحزب لم يتورعوا في المشاركة في احتفالات تخليدية لهؤلاء المرتزقة بالجزائر.من هذا المنطلق، تقوم الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالدعاية للأطروحة الانفصالية وخصوصا المطالبة بمراقبة حقوق الإنسان بالصحراء من طرف هيئة أممية، لما يشكل هذا الطرح من أضرار لمصالح المغرب وسيادته على صحرائه. إن هذا التعاقد الضمني بين الجمعية المغربية لحقوق الإنسان وجبهة "البوليساريو" بإيعاز من الجزائر يصب في مصالح هذه الأخيرة التي تستغل تنديد هذه الجمعية بالسياسة المغربية الخارجية، خصوصا تلك المتعلقة بقضية الوحدة الترابية للمملكة، للنيل من سمعة المغرب، ضاربة بذلك عصفورين بحجر: فهي تروج من جهة لصورة جمعية حقوقية "ذات مصداقية" ومن جهة ثانية تضمن الحصول على تمويلات خارجية، تستعمل لاحقا في تأطير نشاطاتها لضرب أسس الدولة المغربية.

في ندوة حول الاقتصاد الاجتماعي على هامش المنتدى العالمي لحقوق الإنسان

التنويه بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية كتجربة نموذجية

عبد الكريم ياسين

نوه المشاركون في ندوة موضوعاتية حول «الاقتصاد الاجتماعي والتضامني والبيئي: جميع الحقوق والمسؤوليات»، على هامش المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان بمراكش، بالمبادرة الوطنية للتنمية البشرية كتجربة نموذجية بالمغرب، باعتبارها مشروعا تنمويا، يتوخى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان، والتصدي للعجز الاجتماعي بالأحياء الحضرية الفقيرة، والجماعات القروية الأشد خصاصا، وتشجيع الأنشطة المدرة للدخل القار والمتيحة لفرص الشغل.

واعتبر المشاركون أن مسؤولية الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ملقاة على عاتق كل الفاعلين في الميدان، خاصة الشركاء الذين عليهم أن ينخرطوا ويعترفوا بهذا النوع من الاقتصاد الذي يقضي على الفقر.

وأوضح المشاركون في الندوة، التي ناقشت الحقوق والمسؤوليات التي يخولها هذا النوع من الاقتصاد، أن الاقتصاد الاجتماعي يمكن من تطوير شراكة تضامنية، كمتنفس من شأنه الرفع من قيمة المجتمع إلى مستوى أفضل.

وأشار المشاركون إلى أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يشكل فاعلا رئيسيا في الدينامية الاجتماعية والاقتصادية، لأنه يقوم على خلق وتشجيع المشاريع الجماعية في إطار نموذج تعاوني، مؤكدين على أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كان ومايزال وراء العديد من المبادرات المهمة، التي ساهمت في خلق فرص عمل جديدة في مجالات اجتماعية عدة، بيئية وثقافية. وأجمع المشاركون على أن الهدف الرئيسي من الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو تعزيز مشاركة المجتمع المدني في التنمية المستدامة، وإنشاء شبكة وطنية للتضامن، من أجل تعزيز المشاركة في البناء الاقتصادي والاجتماعي.

وكان تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 2014 صنف المغرب ضمن البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة، لكن بمؤشر أقل من المتوسط العالمي. وصنفت الدول وفقا لأربعة مؤشرات مركبة، تضم متوسط العمر، ومستوى التعليم، ومستوى الدخل الفردي، وكيفية توزيع الثروة.

من جهة أخرى، نظم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، على هامش أشغال الدورة الثانية للمنتدى الدولي لحقوق الإنسان، ورشة عمل حول «أثر الميثاق الاجتماعي لاتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات الفرنكوفونية المماثلة لها في إنعاش حقوق الإنسان الأساسية في دول الاتحاد». ويعتمد الميثاق الاجتماعي لاتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات الفرنكوفونية المماثلة لها، الذي استند إلى الميثاق الاجتماعي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المغربي، المصادق عليه في نونبر 2011، المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، المستخلصة من اتفاقيات منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، كما يتمحور هذا الميثاق حول ثلاثة عناصر متكاملة، هي جرد الحقوق الأساسيّة، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمدنية والبيئية، وتجسيد الحقوق الأساسية في شكل أهداف إجرائية، وتحديد مؤشرات تتبّع نتائج العمل. وشارك في هذه الورشة العديد من المجالس الاقتصادية والاجتماعية، والمؤسسات الوطنية، بجرد أشغال تعميم الميثاق الاجتماعي لاتحاد المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات الفرنكوفونية المماثلة لها، وتقييم أثر هذا التعميم على تأهيل الممارسات الجيدة حول فعلية حقوق الإنسان الأساسية في دول الاتحاد.

وكان هذا اللقاء فرصة لتوقيع اتفاقية للتعاون بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للمملكة المغربية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لجمهورية الكونغو.

وشكلت الدورة الثانية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان فضاء مفتوحا لتبادل الخبرات وأرضية رفيعة لتقاسم التجارب النوعية وإغناء النقاش حول مختلف القضايا ذات الصلة بحقوق الإنسان في العالم.

وانبثقت عن هذا المحفل الحقوقي العالمي توصيات ومقترحات تهم تطوير منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة بحقوق الإنسان، وتعزيز التعاون الدولي، وتقوية قدرات الفاعلين والمتدخلين في هذا المجال الحيوي، وتكريس أفضل الممارسات، وتسليط الضوء على مختلف الإشكاليات والرهانات المستقبلية في قضايا حقوق الإنسان عبر العالم.

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.com

التنسيقية المغاربية لمنظمات حقوق الإنسان تبسط الوضعية الحقوقية بدول المغرب الكبير

على هامش المنتدى العالمي لحقوق الإنسان المنعقد بمراكش، بسطت التنسيقية المغاربية لمنظمات حقوق الإنسان، تقريرا يخص أوضاع حقوق الإنسان على ضوء ما تم بسطه بالبلدان المغاربية وكذا حول وضعية الهجرة و المهاجرين، وإذ سجلت ذات التنسيقية إدانتها لمختلف التدخلات المعادية لحقوق الإنسان، والعراقيل التي تقف أمام كل تحول ديمقراطي حقيقي تنشده الشعوب المغاربية وتتطلع إليه، أعربت عن انشغالها العميق بشأن تردي الأوضاع الإقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، المتمثلة في ارتفاع نسبة البطالة و انتهاك حقوق الشغيلة وانخفاض القدرة الشرائية، وتخفيض الدول لموازناتها المخصصة للقضايا الاجتماعية المرتبطة بالحقوق الأساسية و ذلك تطبيقا لإملاءات الدوائر المالية العالمية.

■ التفاصيل ص : 2

1,2/4933

التنسيقية المغاربية لمنظمات حقوق الإنسان تبسط الوضعية الحقوقية بدول المغرب الكبير

■ فاطمة بوبكري

على هامش المنتدى العالمي لحقوق الإنسان المنعقد بمراكش، بسطت التنسيقية المغاربية لمنظمات حقوق الإنسان، تقريرا يخص أوضاع حقوق الإنسان على ضوء ما تم بسطه بالبلدان المغاربية وكذا حول وضعية الهجرة و المهاجرين، وإذ سجلت ذات التنسيقية إدانتها لمختلف التدخلات المعادية لحقوق الإنسان، والعراقيل التي تقف أمام كل تحول ديمقراطي حقيقي تنشده الشعوب المغاربية وتتطلع إليه، أعربت عن انشغالها العميق بشأن تردي الأوضاع الإقتصادية و الاجتماعية و الثقافية، المتمثلة في ارتفاع نسبة البطالة و انتهاك حقوق الشغيلة وانخفاض القدرة الشرائية، وتخفيض الدول لموازناتها المخصصة للقضايا الاجتماعية المرتبطة بالحقوق الأساسية و ذلك تطبيقا لإملاءات الدوائر المالية العالمية.

وعلى مستوى قضايا الهجرة والمهاجرين استعرضت ذات التنسيقية مسلسل التضييق والاعتقال والترحيل والطرد الذي تمارسه الدول المغاربية في حق المهاجرين و اللاجئين، مبرزة في بيانها أن هذه الدول أضحت تنفذ السياسات الأوربية في مجال الهجرة من خلال اتفاقيات ثنائية غير عادلة ومجحفة؛ البيان أيضا عرض لما تواجهه الجالية المغاربية في أوربا جراء صعود اليمين المتطرف الذي يكرس الإقصاء والممارسات التمييزية والعنصرية ويمس بالمكتسبات.

وفي ذات السياق عرجت التنسيقية للحديث عن ما أسمته ب "التنامي" المطرد للتيارات التكفيرية وتوظيف الدين في السياسة، و ما يترتب عن ذلك من اعتداءات على الحق في الحياة و السلامة البدنية معربة عن إدانتها لكل الاعتداءات الإرهابية والفتاوى الصادرة ضد الحقوقيين والصحفيين والفنانين وعموم الديمقراطيين.

وبالرغم مما سجلته التنسيقية من تحولات إيجابية على مستوى المشهد الحقوقي بتونس، لاسيما بعد إقرار دستور توافقي وإجراء انتخابات تمكن من الخروج من الفترة الانتقالية، فإن المخاوف تزداد بصدد التراجعات المسجلة على مستوى الحريات و خاصة إزاء الإعلاميين و نشطاء حقوق الإنسان و كذلك على مستوى إصلاح منظومة القضاء و التراجع على مستوى الحقوق الاجتماعية و الاقتصادية.

فيما تعرف الجزائر استمرار مسلسل خنق الحريات بما فيها النقابية و تنامي مظاهر الرشوة والمحسوبية واستنزاف ثروات الشعب الجزائري والإفلات من العقاب، وإغلاق باب الحوار مع المعارضة بشأن الإصلاحات المنتظرة، هذا أمام استمرار الأزمة السياسية بموريتانيا التي بدأت مع الحكم العسكري سنة 2008مما يعيق المسلسل الديمقراطي بالبلد، الذي يسجل فيه تراجع على مستوى حقوق النساء و ارتفاع نسبة الاغتصاب بينهن، و تضاعف النزاعات الأسرية وظاهرة استغلال الأطفال و تعرض ضحايا العبودية لانتهاكات حقوق الإنسان، مما يتطلب وضع حد لهذه الممارسة الخطيرة والمهينة للإنسان.

الأوضاع في ليبيا هي الأخرى لاتقل خطورة، الأمر الذي ستكون له عدة تداعيات على أمن واستقرار المنطقة، إن لم تتحمل الأطراف المتدخلة مسؤولياتها، وتفتح باب الحوار من أجل وقف الاقتتال والحد من النزيف الحاصل و بناء الدولة الليبية الديمقراطية.

الوطن الآن
www.alwatan-press.info

يرى محمد النشناش أن برمجة الدورة الثانية من المنتدى العالمي بالمغرب يعطي مصداقية للمغرب كبلد مستقر وبلد يحترم الحقوق والحريات، مشيرا إلى أن هذا الحدث الحقوقي الدولي مكسب كبير للمغرب كبلد بلد يسير في الطريق إلى الديمقراطية ويعمل من اجل توسيع مجال الحريات، مضيفا أن ما ينقصنا في المغرب هو أن الحكام لا يستخدمون الحكامة الجيدة في تدبير الشأن العام، كما يتطرق النشناش إلى التجاوزات التي وقعت في المدة الأخيرة معتبرا إياها مؤشرا مقلقا، مشيرا إلى أنه لا يمكن القول إزاء هذا الوضع إن هناك تراجعا كبيرا في حقوق الإنسان.

محمد نشناش، رئيس المنظمة المغربية لحقوق الإنسان

استضافة الدورة الثانية من المنتدى العالمي لحقوق الإنسان مكسب كبير للمغرب

حاوره: هشام ناصر

❍ في نظرك ماهي أبرز المكاسب التي قد يجنيها المغرب من تنظيم المنتدى العالمي لحقوق الإنسان؟

● كما تعلم فإن هذا المنتدى العالمي الكبير انعقد لأول مرة في التاريخ في البرازيل واعتقد أن برمجة الدورة الثانية من المنتدى العالمي بالمغرب يعطي مصداقية للمغرب كبلد مستقر وبلد يحترم الحقوق والحريات ، بلد يسمح للمشاركين من مختلف أنحاء العالم للمشاركة في هذا المنتدى وعددهم تجاوز 5000 مشارك، كي يدخلوا للبلاد بكل حرية ويعبرو عن آرائهم. والمكسب الكبير هو أن المغرب بلد يسير في الطريق إلى الديمقراطية ويعمل من أجل توسيع مجال الحريات.

المكسب الثاني هو أن الورشات عرضت قضايا متعددة، فيما يتعلق بالرشوة، الوساطة ، الحق في الصحة، الحق في السكن ، قضية إلغاء عقوبة الإعدام التي تناقش على المستوى العالمي والتي ساد فيها النقاش بين تجارب من دول متعددة من اسيا وامريكا اللاتينية ومن اوروبا وإفريقيا وإلى جانبها التجربة المغربية، اذن المغرب ، كاول بلد عربي انشأ هيئة الإنصاف والمصالحة لطي صفحة الماضي والتي نجح فيها فيما يتعلق بربط الماضي والمستقبل وجون ان تكون هناك عملية انتقامية، في هذا المنتدى سيستفيد المغرب كثيرا في عدد من الجوانب، والمنتدى شكل فرصة لإبلاغ أصدقائنا الحقوقيين من مختلف أنحاء بما حققناه من مكتسبات.

❍ تحدثت عن هيئة الإنصاف والمصالحة، فماهي أبرز تجارب العدالة الإنتقالية التي يمكن للمغرب الإستفاد منها في هذا الإطار؟

● في ما يتعلق بالعدالة الإنتقالية فهي تكون في العالم ككل في البلد الذي يمر من الديكتاتورية إلى الديمقراطية، من الحرب الأهلية إلى السلام، ومن نظام سياسي إلى آخر، والمكسب المغربي هو أنه حقق هذه العدالة الإنتقالية بارتباط مع نفس النظام ونفس النخبة الحاكمة، من نفس الدستور، فالتعديلات الدستورية التي تمت فيما بعد أتت انطلاقا من توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة: إصلاح القضاء، إصلاح النظام الدستوري، الحكامة الجيدة. ولهذا فالمغرب لايحتاج لدروس من نماذج من عالم آخر، هو يمتلك طاقة إبداعية لخلق وسائل وإمكانيات للعمل، المغرب له مفكرون، رجال حقوقيون قدموا تضحيات جسمانية احيانا عندما كان الأمر يتطلب ذلك لما كانوا في مواجهة القمع والإستبداد، والآن نحن نعيش مرحلة بناء بلاد للمستقبل الواعد بالتغلب على الفقر، البطالة، الجهل، التنمية وإقرار حكامة جيدة والمساواة بين المواطنين في جميع الميادين، يعني بكلمة مختصرة الديمقراطية التشاركية التي يشير لها الدستور المغربي. وأعتقد أن المغرب نموذج ليس لبلدان الجنوب فحسب، بل للكثير من بلدان الشمال. وما ينقصنا في المغرب هو أن الحكام لا يستخدمون الحكامة الجيدة في تدبير الشأن العام، والنموذج الأقرب الينا هو النموذج التونسي. فتونس مرة من مرحلة عسيرة قبل أن تصل إلى مرحلة بناء الدولة الديمقراطية الحديثة، ولكن لدينا إبداعنا ولدينا طاقتنا. واعتقد أن الطاقة الفكرية والإبداعية المغربية لاتحتاج إلى مقارنة مع دول أخرى.

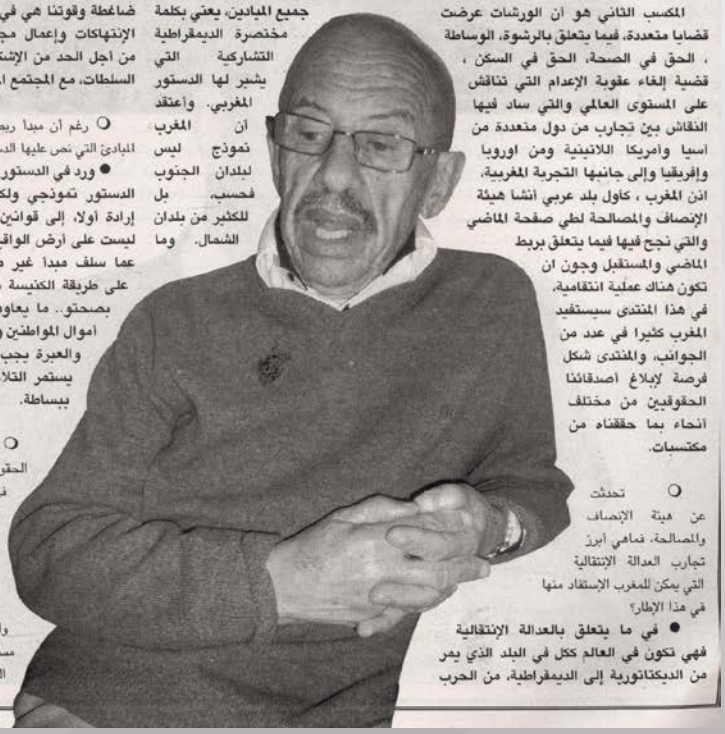

❍ لكن رغم ما قلته لاتزال حسب بعض المراقبين عدد من الملفات الشائكة محل جدل كبير في البلاد: التعذيب، الرشوة، الإستغلال الجنسي والإقتصادي.. فماهو دوركم كمجتمع المدني في دفع عجلة الإصلاح للسير قدما إلى الأمام؟

● كما تعلم، فلسنا سوى منظمة تطوعية، ولا نمتلك الإمكانيات المادية لكي نكون قوة ضاغطة وقوتنا هي في دراسة القضايا، رصد الإنتهاكات وإعمال مجهود من اجل الحوار من أجل الحد من الإشكاليات، لدينا حوار مع السلطات، مع المجتمع المدني.

❍ رغم أن مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة من المبادئ التي نص عليها الدستور الجديد؟

● ورد في الدستور ولكن التفعيل أمر آخر، الدستور نموذجي ولكن تفعيله يحتاج إلى إرادة أولا، إلى قوانين تنظيمية ثانيا والتي ليست على أرض الواقع، وثالثا مبدأ عفا الله عما سلف مبدأ غير مقبول فهو مبدأ يقوم على طريقة الكنيسة «اللي جاب شي حاجة بصحتو.. ما يعاودش» بينما هذه قضية أموال المواطنين وتهم مصلحة المواطنين والعبرة يجب أن تكون، ولايجب أن يستمر التلاعب بالأموال العمومية ببساطة.

❍ ماهي أبرز الإنشغالات الحقوقية التي ستتكبون عليها في سياق تعثر إصدار العديد من القوانين التنظيمية: القانون المتعلق بالأمازيغية، المجلس الوطني للصحافة، المجلس الوطني للطفولة والشباب.. بالإضافة إلى مسلسل التراجعات الحقوقية الذي سجل في عهد الحكومة الحالية؟

● لابد من الإشارة إلى أن المنظمة المغربية لحقوق الإنسان قامت في السنة الماضية بتنظيم أوراش حول الدستور من اجل تفعيل هذه القوانين التنظيمية، وقد انبثقت عن هذه الأوراش مقترحات لتسهيل مهام المشرع وقبل البارحة كانت لنا جلسة في البرلمان مع رؤساء الفرق في ما يتعلق بوضعية الهجرة غير القانونية في المغرب، هناك مشروع قانون سيعرض قريبا على البرلمان، اطلعنا على بعض بنود ونستمر في تقديم مقترحات في هذا الإطار، فنحن نساعد السلطات التشريعية في هذا الإطار، ونبدي وجهة نظرنا كمجتمع مدني وتسهيل فهم عدد من الجوانب، علما أن هناك عددا من القضايا تدرس فقط من طرف البرلمان دون يكون لها انعكاس على المستوى الشعبي. من جهة أخرى لدينا مرصد داخل المنظمة للإستماع للشكايات التي تقدم، والشكايات هي متعددة: الإعتداءات، نزع الملكية، العنف ضد المرأة، الاغتصاب، زواج القاصرات.. يعني هناك عدد من القضايا التي نشتغل عليها.

❍ وهل هناك إرادة سياسية لتفعيل الدستور الجديد من طرف الحكومة الحالية، في ظل استمرار انتهاك الحق في التظاهر السلمي؟

● اقول إن هذه الحكومة هي حكومة المتناقضات، فالأغلبية يمينية ذات اتجاه نيوقراطي كي لا اقول دينيا، وداخلها هناك اتجاه ماركسي، ولهذا لا يمكن القول إن للحكومة سياسة واحدة. فالبنسبة لنا فهذه حكومة اللامواقف، حكومة تسيير الشأن العام ولكن دون ان يكون لها موقف يعتد به. هناك عدد من التجاوزات في المدة الأخيرة من طرف السلطات الأمنية، منع بعض الجمعيات وبعض التظاهرات بما فيها نحن، وهذا الإجراء غير قانوني، فالقانون هو الذي يعطي في إطار الوسائل والإمكانيات للجمعيات الحق في الإشتغال والمنع لا يمكن أن يكون إلا عن طريق السلطة القضائية، وهذا لم يحدث في المدة الأخيرة، إذ لاحظنا نوعا من التضيق على بعض الجمعيات الحقوقية وهذا شيء ننبذه كليا ونتضامن مع الجمعيات المحرومة من حقها في التظاهر أو في تنظيم الأنشطة الثقافية او الفكرية، ومع ذلك فلا يمكن القول إزاء هذا الوضع إن هناك تراجعا كبيرا ولكنه مؤشرمقلق.

الأخبار
نأتيكم بالخبر اليقين

«أمنستي» تجدد هياكلها بالمغرب وتعين رئيسا لهيأة الشباب خلال منتدى مراكش

عزيز الحور

جرى، يوم السبت الماضي، على هامش المنتدى العالمي لحقوق الإنسان الذي أقيم بمراكش، تجديد هياكل فرع منظمة العفو الدولية (أمنستي) بالمغرب، والذي تمخض عن اختيار ياسر الرفاعي رئيسا للهيأة الاستشارية للشباب بالمنظمة الحقوقية الدولية بالمغرب.

وتم اختيار الرفاعي من طرف اللجنة التنفيذية لمنظمة العفو الدولية وأمانتها العامة، على أن تتولى هيأة شباب منظمة العفو الدولية بالمغرب تمثيل شباب الهيأة، وإبلاغ قراراتهم واقتراحاتهم وتوصياتهم للجنة التنفيذية، إلى جانب التنسيق بين جميع مجموعات المنظمة داخل المغرب.

تجدر الإشارة إلى أن منظمة «أمنستي» شاركت في المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش، ومثلها نحو 200 عضو وناشط بها على الصعيد الوطني، علما أن المنظمة أعلنت، قبل مشاركتها في المؤتمر، أنها «ستستغل حضورها للفت انتباه الحكومات إلى ضرورة احترام حقوق الإنسان والالتزام بها».

واعتبرت المنظمة المذكورة، أن «التزام الحكومة المغربية بخيار حقوق الإنسان، يستدعي القضاء على التعذيب بمختلف أشكاله والتصديق على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب، وحماية المرأة من العنف والتمييز، وتعزيز حماية المدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان وسلامتهم، والكف عن استخدام النظام القضائي من أجل اضطهادهم وإخراس أصواتهم»، علما أن البروتوكول الاختياري سالف الذكر دخل حيز التنفيذ بصدوره بالجريدة الرسمية، تزامنا مع تنظيم المنتدى الحقوقي الدولي.

وأعلنت «أمنستي» أنها «ستحث الحكومات على احترام حقوق الإنسان في جميع ممارساتها، سواء على مستوى الحقوق المدنية والسياسية أو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بالمعايير الدولية، واعتبار هذه الحقوق غير قابلة للتجزيء، بالإضافة إلى التصديق على المواثيق الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان من دون أي تحفظات، واحترام نصوص هذه المواثيق وتعزيزها».

الرئيسية

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشارك في منتدى الأمم المتحدة حول "المقاولات وحقوق الإنسان«

و.م.ع
02.12.2014

جنيف /2 دجنبر 2014/ومع/ يشارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان في منتدى الأمم المتحدة الثالث حول "المقاولات وحقوق الإنسان" بجنيف والذي يهدف إلى تعبئة عالم الأعمال لفائدة القيم الإنسانية.

ويشارك في هذا المنتدى، الذي افتتحت أشغاله اليوم الثلاثاء، حوالي 1500 مندوبا عن حكومات ومنظمات غير حكومية وشركات ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان ومنها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ممثلا بالمديرة التنفيذية للجنة الجهوية للدار البيضاء–سطات السيدة نبيلة التبر.

وتم خلال أشغال المنتدى التركيز على الفرص المتاحة من أجل الدفع بمسلسل دولي للحوار حول التحديات والممارسات الفضلى في مجال احترام حقوق الإنسان في فضاء المقاولة.

وتتعدد التحديات المطروحة في هذا الإطار، ومنها التغيرات المناخية وتدمير البيئة والتباطؤ الاقتصادي وبطالة الشباب والأزمات المالية والتوترات الجيوسياسية.

وقال رئيس المنتدى الثالث رجل الأعمال البريطاني من أصل سوداني مو إبراهيم الذي راكم ثروته في قطاع الاتصالات "الفاعلون من خارج الدولة يتمتعون بتأثير أكبر" مضيفا أن " الأمر لا يتعلق باجتماع مناهض للمقاولات. فأغلبيتها واعية اليوم بمسؤولياتها في التنمية المستدامة لكن يبقى عليها أن تنخرط بشكل أكبر".

وسجل بأن "بعض المنظمات غير الحكومية تتحدث عن المقاولات وكأنها الشيطان فيما هناك مقاولات تعتبر أن هذه المنظمات غير الحكومية شيوعية التوجه بل وإرهابية.. يجب أن نتجاوز هذا الحذر المتبادل".

وجاء هذا المنتدى، الذي بلغ دورته الثالثة، ثمرة لقرار تبناه سنة 2011 مجلس حقوق الإنسان حول المبادئ المؤطرة في مجال المقاولات وحقوق الإنسان.

وتوجد هذه المبادئ في صلب نقاشات الأمم المتحدة وخصوصا حول احتمال تطبيقها في السنوات المقبلة بعد أن تتفق البلدان الأعضاء على سلسلة من المعايير المحددة.

ومن منطلق أن هذه المبادئ تبقى "غير كافية " عمدت مجموعة من البلدان النامية إلى اقتراح بلورة معاهدة ملزمة لبلدان منشأ الشركات المتعددة الجنسيات.

ومن المقرر أن يعقد أول اجتماع لمجموعة العمل حول المقاولات وحقوق الإنسان في يوليوز المقبل غير أن مهمتها تبدو صعبة في ظل عدم تحمس البلدان المصنعة لها.

وتتمحور نقاشات المنتدى أيضا حول ولوج الضحايا للآليات القضائية وغير القضائية ووضعية المدافعين عن حقوق الإنسان في مواجهة خروقات المقاولات.

ت/بك /ل م

http://www.menara.ma/ar/2014/12/02/1483378-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D8%AD%D8%AF%D8%A9-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86.html

الرئيسية

هل نجح المنتدى العالمي لحقوق الإنسان في مراكش: الجواب في المقارنة مع منتدى البرازيل

مقاطعة الجمعيات الحقوقية منحت للمنتدى بعده العالمي الذي افتقده في التنظيم ويغبا أسماء دولية

ألف بوست–تحليل – 2 ديسمبر، 2014

انتهى المنتدى العالمي لحقوق الإنسان في دورته الثانية في مراكش، ويختلف التقييم بشأن نجاحه من فشله. وساهمت عوامل مغربية محضة تصل الى حسابات ضيقة وأخرى دولية موضوعية في عدم تحقيقه الإشعاع المرجو منه. وتفيد المقارنة بين المنتدى الأول في البرازيل والثاني في مراكش للوقوف على النجاح من عدمه.

وأصبحت حقوق الإنسان موضوعا رئيسيا في أجندة العلاقات الدولية، حيث تلعب المنظمات الدولية الكبرى مثل العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش دورا بارزا في القرارات الحقوقية الدولية التي تحمل انعكاسات. في الوقت ذاته، أصبح تكتلات كبرى مثل الاتحاد الأوروبي يربط الاتفاقيات بمدى احترام حقوق الإنسان، وهنا يجب التفريق بين البرلمان الأوروبي الذي يكون صارما في هذا الملف وبين الحكومات التي تراعي مصالحها وتكون لينة الى مستوى التآمر في بعض الأحيان.

ويوظف المغرب حقوق الإنسان في سياسته الخارجية وكذلك على المستوى الوطني. وهنا تفيد خطابات الملك وباقي المسؤولين من وزراء وموظفين سامين في فهم أعمق لهذه الاستراتيجية. ويهدف المغرب الى هدفين، الأول وهو الرد على جبهة البوليساريو دوليا التي جعلت من حقوق الإنسان سلاحا قويا في مواجهة المغرب في المنتديات الدولية، بينما الهدف الثاني يدخل في إطار الماركتينغ بالقول بمغرب يحترم حقوق الإنسان.

وتفاديا لتعابير مثل الفشل، فالتقييم الأقرب للواقع، وفق معيار ألف بوست، يجب أن يعتمد على المقارنة بين منتدى البرازيل خلال ديسمبر 2013 الذي كان النسخة الأولى ومنتدى مراكش خلال نوفمبر 2014 الذي يعتبر النسخة الثانية.

ولعبت عوامل موضوعية في إنجاح ملتقى البرازيل مقارنة مع مراكش. فقد احتضنت أمريكا الجنوبية ملتقى البرازيل واعتبرته حدثا إقليميا ويتجلى هذا في حضور رؤساء ووزراء من أمريكا اللاتينية. وجاء المنتدى تعبيرا عن نهوض شبه قارة بالكامل وتكتل ضخم يضع بصماته في الساحة الدولية اقتصاديا وسياسيا وثقافيا والآن حقوقيا. في المقابل، يجد المغرب نفسه وحيدا، إذ رغم طابع العالمية للمنتدى، فإقليميا لم يحظى بدعم من المغرب العربي المجمد وقاريا لا يعتبر عضوا في الاتحاد الإفريقي.

وارتباطا بهذا، فقد شهد منتدى البرازيل أسماء بارزة من عالم المجتمع المدني والسياسي والفن ومشاركة مكثفة من الخارج وفق لائحة الجمعيات والشخصيات التي نشرها منتدى البرازيل. في المقابل، بقي منتدى مراكش فقيرا من الأسماء الدولية المعروفة ولم ينشر المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الجهة المنظمة، لائحة بأسماء الجمعيات والشخصيات الأجنبية التي حضرت.

واستفادت البرازيل من صورتها كدولة تحترم حقوق الإنسان وتنادي بها في المنتديات الدولية، بينما يقترن اسم المغرب حقوقيا على المستوى الدولي بصورة سلبية بحكم التقارير الدولية وتوصيات منظمات مثل الأمم المتحدة والجماعات الحقوقية الدولية التي تعتبر مرجعا في هذا الشأن. وإذا كانت الدولة وعلى رأسها الملك محمد السادس قد بدأ يتخلى عن التصريحات البروتوكولية في ملف الصحراء ويطالب بموقف واضح من الولايات المتحدة مثلا، ففي ملف حقوق الإنسان تستمر لعبة الغميطة، حيث يبحث مسؤولو الإعلام عن تصريحات بروتوكولية للتغطية حول حقوق الإنسان في المغرب!

وفي علاقة بعامل ذاتي، اعتبرت البرازيل المنتدى قفزة حقيقية للبلاد ولكن بعيدا عن الماركتينغ للرئاسة أو الحزب الحاكم أو الرئيسة ديلما روسيف. وهذا التصور، ساهم في احتضان المجتمع المدني البرازيلي للمبادرة. وفي المقابل، نجد في المغرب العكس، فالدولة العميقة عملت على توظيف منتدى مراكش للماركتينغ السياسي من خلال تلميع صورتها وتهميش الأصوات المزعجة مثل الجمعية المغربية لحقوق الإنسان. ووجه المقرر الأممي الخاص بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان في الجلسة الختامية ميشيل فورست نقدا واضحا للسلطات بقوله "الدفاع عن حقوق الإنسان بات مشبوها والمدافعين عن حقوق الإنسان باتوا عرضة للمشاكل والهجمات والتحرشات"

%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86.html

وعلى مستوى البرمجة والتصورات، راهن منتدى البرازيل على جوهر حقوق الإنسان وهي حرية التعبير سياسيا وإعلاميا مع التركيز على آليات محاربة الإفلات من العقاب. في المقابل، ابتعد منتدى مراكش من الإفلات من العقاب وركز على قضايا الشيوخ والأطفال، وهي حقوق تدخل في برامج الأحزاب السياسية أكثر بكثير من المفهوم المتعارف عليه في حقوق الإنسان. إذ توجد دول دكتاتورية تقمع حقوق الإنسان ولكنها توفر الحقوق المادية، ولا يمكن العثور ولو على دولة واحدة تحترم حقوق الإنسان في شكلها الكلاسيكي ولا توفر حقوق الطفل والشيوخ والمرأة.

وإعلاميا، شكل منتدى البرازيل الحدث الدولي وقتها بسبب قوة البرازيل واهتمام وسائل الاعلام في أمريكا اللاتينية به. وفي حالة مراكش، فقد غاب عن وسائل الاعلام العالمية، وقد يكون السبب في تذكير الرأي العام الدولي بوجود منتدى في المغرب قرار جمعيات فاعلة في المجتمع المدني المغربي مثل الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والعصبة المغربية لحقوق الإنسان مقاطع هذا المنتدى. ومن الصعب على المنظمين تقديم ملف صحفي يتضمن مقالات في وسائل الاعلام العالمية الكلاسيكية والبلدية بشأن تغطية حدث يحمل طابع منتدى عالمي.

وأخيرا، لم تشهد البرازيل منع أنشطة جمعيات حقوقية قبل وخلال وبعد المنتدى، والمغرب يشهد ويستمر في تسجيل المنع

http://alifpost.com/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D8%A7%D8%AA/%D9%87%D9%84-%D9%86%D8%AC%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%81

EL ASSIMA Post
العاصمة
يومية شاملة
مدير النشر: علي لبلي
العدد: 33 الإثنين 07 محرم 1435 الموافق 11 نونبر 2013

16/347

مارسيل خليفة وسعيد عويطة.. الفن والرياضة في خدمة حقوق الإنسان

لم يكن من قبيل الصدفة أو من باب المجاملة مشاركة قامتين شامختين في مجال الفن والرياضة في فعاليات المنتدى العالمي الثاني لحقوق الإنسان، الذي اختتم أشغاله الأحد الماضي بمراكش، وإنما عكس حضور مارسيل خليفة وسعيد عويطة في هذا المنتدى الحقوقي البعد الآخر لارتباط الفن الملتزم والروح الرياضية بالمبادئ الكونية لحقوق الإنسان.

فكلمات ولحن موسيقى مارسيل خليفة تصدح بقيم إنسانية رفيعة وتستنهض الضمير العالمي، والمسار الرياضي لسعيد عويطة يجسد قوة الإرادة وتجاوز العقبات والانخراط الدؤوب في التظاهرات الرياضية ذات البعد الإنساني الكوني.

ويبدو واضحا نجاح المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بالمدينة الحمراء في إبراز هذا البعد الكوني الفريد. فمارسيل خليفة وسعيد عويطة بشكلان بكل تأكيد نموذجا بارزا لتجسيد الارتباط الوثيق للفن والرياضة بالقيم الكونية لحقوق الإنسان والانخراط النشط في مبادرات عملية ذات بعد حقوقي إنساني بامتياز. "غنيت الموسيقى لأدافع عن حقوق الإنسان" هكذا خاطب مارسيل خليفة أزيد من 6000 مشارك من 94 دولة في الجلسة الختامية للمنتدى العالمي لحقوق الإنسان، وما إن بدأ بصوته الساحر، تردد كلمات ملحمته الشهيرة "منتصب القامة أمشي ..." حتى اهتزت القاعة وشرع الحضور، على اختلافهم وتنوعهم، في ترديدها لحمولتها النضالية والحقوقية القوية.

مارسيل خليفة لخص نظرته لهذه العلاقة الجدلية بين الفن وقيم حقوق الإنسان، بالقول: في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، "الثقافة والحرية توأمان لا ينفصلان".

فالموسيقى بالنسبة لهذا الفنان هي فعل حرية والسلام كذلك فعل حرية، ولهذا السبب وغيره كانت منظمة اليونيسكو قد اختارت منحه لقب "فنان اليونيسكو للسلام" في 2005 ضمن برنامجها لاختيار سفراء النوايا الحسنة، وذلك تقديرا للالتزام الفعلي لهذا الفنان المبدع في الدفاع عن قيم السلام والحوار بين الشعوب.

وبدوره، حرص بطل العالم السابق والبطل الأولمبي، سعيد عويطة، على ترجمة الروح الرياضية في أنشطة ومبادرات متعددة لخدمة القضايا الإنسانية، وهو ما تعكسه مشاركته في الدورة الأولى لنصف ماراثون حقوق الإنسان التي نظمت من قبل المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، بتعاون مع المرصد الوطني لحقوق الطفل حول موضوع "الجري من أجل مستقبل أفضل لحقوق الأطفال" وللاحتفال بالذكرى الـ25 للاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.

يركز هذا البطل الرياضي العالمي على الدور المحوري للرياضة في غرس القيم الأساسية لدى الناشئة والشباب، والانعكاس الإيجابي لهذا الأمر على المجتمع.

فخلال مشاركته في منتدى موضوعاتي في إطار أشغال منتدى حقوق الإنسان، خصص لبحث حقوق الطفل بعد 25 سنة من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، أكد سعيد عويطة، على أهمية ممارسة الرياضة في تنمية قدرات الأطفال.

إعـلان الاتحاد المغربي للشغل في
المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش

شارك الاتحاد المغربي للشغل بوفد هام ترأسه الأخ الأمين العام في أشغال وفعاليات المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، في نسخته الثانية أيام 27 إلى 30 دجنبر 2014بمراكش /المغرب. حيث أكد على الدور التاريخي والطلائعي الذي لعبته الحركة النقابية العالمية في ترسيخ ونشر الوعي بالمنظومة العالمية لحقوق الإنسان، وفي مقدمتها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية للطبقة العاملة وعموم شعوب العالم. ونظرا لكون المنتدى ينعقد في مناخ إقليمي وعالمي يسوده التوتر السياسي والأزمة الاقتصادية، مما ينعكس سلبا على شغيلة وعمال العالم، الذين أصبحت حقوقهم ومكتسباتهم عرضة للانتهاكات السافرة من طرف الرأسمال العالمي المتوحش والجشع، المحمي من طرف قوى عالمية وإقليمية ووطنية.

وفي ظل هذا الوضع الذي يزداد فيه التضييق على الحريات النقابية والحق في الإضراب، من خلال تجميد الحوار الاجتماعي والمفاوضات، وسن تشريعات تجرم العمل النقابي، وتسهل طرد المسؤولين النقابيين، وتسريح وتشريد العاملات والعمال، وتشجع على الهشاشة في العمل وتغييب الحماية الاجتماعية بتقليص دور الدولة في توفير الخدمات العمومية،

إن الاتحاد المغربي للشغل بمرجعيته التاريخية ومبادئه الثابتة، يتقاسم مع الحركة الحقوقية وطنيا، إقليميا ودوليا النضال والكفاح من أجل جعل المنظومة العالمية لحقوق الإنسان قاعدة ومرجعا للتشريعات الوطنية، لكي تصون وتحصن حقوق الطبقة العاملة المغربية وعموم الأجراء في العيش الكريم والعمل اللائق والحرية المكفولة. من هذا المنطلق، يعتبر منظومة وفلسفة حقوق الإنسان من مرجعياته المبدئية المؤطرة لنضاله و كفاحه التاريخي المستمر من أجل الدفاع عن وحدة وحوزة الوطن وعن مصالح الطبقة العاملة.

إن الاتحاد المغربي للشغل:

يحيي نضال الحركة الحقوقية العالمية من خلال المنتدى العالمي لحقوق الإنسان بمراكش

يجدد دعمه لكفاح الشعب الفلسطيني وطبقته العاملة

يدعو الحركة الحقوقية العالمية إلى المزيد من التعبئة والصمود في الدفاع عن العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروات وإحقاق الحقوق النقابية، ومنها :

حماية الحريات النقابية باعتبارها جزء لا يتجزء من حقوق الإنسان

التصديق على الاتفاقية الدولية 87 المتعلقة بالحريات النقابية لمنظمة العمل الدولية

توفير عمل لائق يضمن أجورا وظروف عمل وتغطية اجتماعية لائقة والمساواة

احترام حق التفاوض ومأسسة الحوار الاجتماعي

احترام وحماية حقوق المرأة العاملة وتوسيع دائرة إشراكها في جميع الهيآت التمثيلية

إقرار سياسة تمكن الشباب من الاندماج في الحياة المهنية والنقابية

العمل على توسيع الانخراط النقابي وتقوية التأطير والتكوين

نشر ثقافة الحقوق النقابية بين كل مكونات النسيج الاجتماعي الوطني

عاشت الطبقة العاملة المغربية

2e Forum mondial des droits de l'Homme

Le discours de SM le Roi jette les bases d'une Afrique adulte 12/13/13

Le discours de SM le Roi Mohammed VI, adressé aux participants à la 2ème édition du Forum mondial des droits de l'Homme, qui s'est déroulé à Marrakech, renferme des mots justes pour traduire une Afrique qui se veut "adulte", a affirmé mardi le journal rd-congolais +Forum des As+.

Le Souverain, relayé par l'Edito du quotidien kinois à grand-tirage, sous le titre "Pour une Afrique adulte", a souligné que "Le monde en développement et l'Afrique en particulier veulent devenir acteurs des normes dans le domaine des droits de l'Homme et ne veulent plus être réduits à objets de débats et d'appréciations et à des terrains d'expérimentation".

"Une Afrique adulte qui n'a plus besoin de prêt-à-porter, mais des costumes à la confection desquels elle aura participé", martèle l'éditorialiste.

SM le Roi, toujours cité par la publication, a également indiqué que "l'Afrique ne peut plus être invariablement le sujet des rapports internationaux et l'objet inextricable des évaluations extérieures.

L'Afrique est suffisamment mûre pour tenir toute la place qu'elle mérite dans l'architecture mondiale des droits de l'Homme et y assumer pleinement son rôle".

Le discours du Souverain marocain pose la problématique même de la perception du continent par les puissances de ce monde, note le journal, affirmant que "symétriquement, plus qu'une adresse, le message du Roi Mohammed VI a de quoi jeter les bases de cette autre Afrique".

Dans ce sens, signale la publication, ce qui arrive à l'Afrique, les donneurs de leçons y sont pour beaucoup, rappelant la séquence survenue lors du Sommet de la Francophonie à Dakar relative à la démocratie et aux droits de l'Homme dans le continent.

Comme en contrepoint au "coup de semonce" de Dakar, signale le journal, il y a un autre discours, tenu en terre marocaine à Marrakech (Forum mondial des droits de l'Homme) où SM le Roi Mohammed VI "a eu des mots justes pour traduire une Afrique qui se veut +adulte+".

"On entend moins c'est un euphémisme- les mêmes capitales occidentales sur certaines régions hors d'Afrique où la démocratie est le cadet de soucis", renchérit-il, dénonçant cette image d'une Afrique encore "bébé" à qui on doit apprendre, en brandissant, au besoin, la chicotte, à l'encontre des Africains qui n'auraient pas assimilé la leçon.

Deux jours après le « Forum mondial des droits de l'homme », le Maroc interdit une « journée d'études sur le journalisme »

Le Makhzen reprend du poil de la bête. Même pas deux jours après la très médiatique « fête » du Forum mondial des droits de l'homme à Marrakech, une réunion internationale censée présenter le Maroc comme un Etat respectueux des droits et des libertés, les autorités marocaines ont sonné la fin de cette illusoire récréation.

Chassez le naturel, il revient au galop !
Une journée d'études organisée par l'Union européenne et la BBC sur le*« journalisme et la justice »* qui devait se tenir jeudi prochain à l'Institut supérieur de journalisme de Rabat, a été annulée par le rectorat de l'Université Mohamed V de Rabat.

Cette rencontre, à laquelle devaient participer le journaliste Omar Brouksy, l'avocat (et ex-conseiller pour les affaires de droits de l'homme de l'ancien Premier ministre ittihadi Abderrahman Youssoufi) Abdelaziz Nouaydi, et l'historien Mâati Monjib, a été interdite à la dernière minute.
Les intervenants croient que la précipitation par le rectorat de l'université répond à un ordre venu de haut. Sûrement du ministère de l'intérieur.

Le plus cocasse dans cette histoire c'est que Nadir Moumni, membre du Conseil national des droits de l'homme (CNDH), l'organisme qui a organisé théoriquement le Forum mondial des droits de l'homme, et un responsable de la Haute autorité de la communication audiovisuelle (HACA), devaient également participer à cette journée d'études.
Quand on sait que le CNDH et la HACA sont deux créatures du Makhzen, on ne peut que rire jaune face à cette interdiction.

http://www.demainonline.com/2014/12/02/deux-jours-apres-le-forum-mondial-des-droits-de-lhomme-les-autorites-marocaines-interdisent-une-journee-detudes-sur-le-journalisme/

LA RELEVE .ma
Le Quotidien d'Information Instantanée

Le CNDH au Forum de l'ONU sur "les entreprises et les droits de l'Homme"

Ajouté le 2 Décembre 2014 à 16:29

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) prend part, à Genève, au 3e forum de l'ONU sur "les entreprises et les droits de l'Homme", censé promouvoir l'engagement du monde des affaires en faveur des valeurs humaines.

Ce forum mondial, qui s'est ouvert mardi, réunit 1.500 délégués de gouvernements, d'ONG, de sociétés et d'institutions nationales des droits humains, dont le CNDH représenté par la directrice exécutive de la Commission régionale de Casablanca-Settat, Mme Nabila Tbeur.

L'accent est mis sur les possibilités offertes en vue de mener à bien un processus international de dialogue autour des défis et des bonnes pratiques en matière de respect des droits humains dans la sphère de l'entreprise.

Pourtant, les défis ne manquent pas : changement climatique, destruction de l'environnement, ralentissement économique, chômage des jeunes, crises financières et tensions géopolitiques.

"Les acteurs non étatiques ont de plus en plus d'influence", a affirmé le président du troisième forum mondial, l'homme d'affaires anglo-soudanais, Mo Ibrahim, qui a fait fortune dans le secteur des télécommunications. "Ce n'est pas une réunion hostile aux entreprises. La plupart sont maintenant conscientes de leurs responsabilités dans le développement durable, mais elles doivent s'engager davantage", a-t-il souligné dans une déclaration à la presse.

Il a relevé que "certaines ONG parlent des entreprises comme le diable et des entreprises estiment que ces organisations sont communistes ou même terroristes. Il faut surmonter cette méfiance mutuelle". Ce forum mondial, qui en est à sa troisième édition, est le fruit d'une décision adoptée en 2011 par le Conseil des droits de l'Homme portant sur les principes directeurs en matière des entreprises et des droits de l'Homme.

Ces principes sont au centre des débats à l'ONU à propos de leur éventuelle mise en œuvre dans les années à venir, une fois les pays membres conviennent d'une série de normes bien définies. Jugeant que les principes en question restent "insuffisants", un groupe de pays en développement a proposé l'élaboration d'un traité contraignant pour les pays d'origine des firmes multinationales.

La première réunion du groupe de travail sur les entreprises et les droits de l'Homme est prévue en juillet prochain, mais sa mission semble difficile du fait que les pays industrialisés n'y sont pas favorables.

Les débats du forum portent aussi sur l'accès des victimes aux recours judiciaires et non judiciaires et la situation des défenseurs des droits de l'Homme confrontés aux violations des entreprises.

http://www.lareleve.ma/news10268.html

2ème Forum mondial des Droits de l'Homme : Le Mondial des droits de l'Homme se tient à Marrakech: Dans quoi s'engage le Royaume ?

Ajouté le 2 Décembre 2014 à 16:29

2 déc 2014 à 23:55 PMRubrique: Monde
0 réaction [-] Texte [+] Email Imprimer
Etre producteur des droits humains implique, naturellement, de grandes réformes et une ouverture internationale, notamment sur les mécanismes onusiens en matière de ces droits.

Au moment où Est et Ouest du globe baignent dans conflits, crises et violence sous toutes ses formes, s'arrêter sur la question des droits de l'Homme est plus qu'impératif. C'est dans ce sens que tous les regards se tournent aujourd'hui vers Marrakech, où un focus sur les droits élémentaires et basiques de tout être se fait en ce moment même. La ville ocre abrite en effet, et jusqu'au 30 novembre, la deuxième édition du Forum mondial des droits de l'Homme (FMDH). De quoi parle-t-on ? Pourquoi le Maroc? Et quelles sont les responsabilités qui pourraient s'ensuivre pour le Royaume ?

A l'échelle mondiale, la question des droits humains fait grincer des dents. Non seulement elle inquiète mais elle met également chaque acteur face à ses engagements. Lesquels engagements seront au cœur de quatre jours de conclave. Des intervenants du monde entier viendront partager, dénoncer et enrichir le processus d'universalisation des droits humains. Il serait question de torture, de droit à la vie, de la traite humaine, des droits des migrants, de santé mentale, de la situation de l'enfance et la femme ainsi qu'un bon nombre de problématiques qui touchent aussi bien le pays hôte que le reste du monde.

Après le Brésil, c'est au Maroc de prendre le relais pour l'organisation d'un évènement à l'échelle planétaire. Le choix du Maroc pourrait être considéré comme reconnaissance internationale pour la dynamique du pays dans ce sens, que ce soit au niveau institutionnel ou au niveau du positionnement que s'arrache la société civile dans les grandes questions liées aux droits humains. La tenue du FMDH au Maroc témoigne également d'une volonté grandissante des pays du Sud d'exprimer davantage leur engagement pour les valeurs des droits de l'Homme. Sur ce point, le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami, affirme, en effet, que ces pays aspirent «à passer du rôle de consommateurs à celui de producteurs et d'acteurs fondamentaux dans le domaine des droits humains».

Etre producteur des droits humains implique, naturellement, de grandes réformes et une ouverture internationale, notamment sur les mécanismes onusiens en matière de ces droits. Bien que beaucoup reste à faire, un pays comme le Maroc s'est illustré durant la dernière décennie de par ses efforts dans ce sens. El Yazami rappelle à ce titre que le Royaume a été aux côtés de l'Argentine et de la Suisse à l'origine de la

proposition de création du poste de Rapporteur spécial des Nations Unies sur la justice transitionnelle. Il a également tenu à rappeler l'expérience de la justice transitionnelle qu'a connue le Maroc à travers l'Instance équité et réconciliation (IER) qui «peut servir de modèle et fournir des expériences édifiantes pour les pays qui s'engagent dans une pareille démarche».

Aux côtés des experts et intervenants internationaux, la société civile marocaine est fortement présente lors de ce 2ème FMDH. Exception faite de quelques ONG qui ont annoncé leur boycott de l'évènement telles l'Association marocaine des droits humains et Attac Maroc (Association pour la taxation des transactions pour l'aide aux citoyens), d'autres viendront animer le débat et mettre la lumière sur des sujets qui pèsent assez lourd sur la politique du Royaume.

On en cite, à titre d'exemple, le Groupe antiraciste d'accompagnement et de défense des étrangers et migrants (GADEM) qui présentera par la même occasion son guide pratique sur la question migratoire. En somme, ils sont plus de 600 jeunes marocains de différents horizons politiques et associatifs à accompagner et encadrer des activités du Forum de Marrakech dont on estime le nombre des pays participants à une centaine.

Cet évènement, en plus d'être un moment de vérité pour chacun des acteurs, représentera une occasion pour le Maroc de tirer profit des expériences parallèles afin de s'engager dans un nouvel élan de sa réforme civique, politique, économique, sociale, environnementale ou encore culturelle.
Par Imane Nigrou , Driss El Yazami CNDH

http://www.maliweb.net/international/le-mondial-des-droits-de-lhomme-se-tient-a-marrakech-667682.html